حوليات آداب عين شمس المجلد٤٦ (عدد يناير– مارس٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

منظمات المجتمع المدنى وحماية حقوق الإنسان
بحث اجتماعى ميدانى

احمد على حجازى*

مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة دمياط

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدنى فنشر ثقافة حقوق الإنسان، وانطلقت الدراسة من كونها دراسة وصفية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، واستخدمت دليل المقابلة المتعمقة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الفعلي للمنظمة فى تدعيم / نشر ثقافة الحقوق المدنية و السياسية فى مصر تبين أن هناك أدوار متعددة قامت بها منظمات حقوق الانسان لمواجهة انتهاك تلك المظاهر المطالبة بوقف قرار غلق المراكز الحقوقية ووقف سياسة التضييق عن المدافعين عن حقوق الإنسان، يتبين أن أبرز الوسائل التى تستعين بها المنظمات الحقوقية تمثلت النسبة الأعلى من الوسائل في استخدام الندوات والمحاضرات التثقيفية، واتضح أن من أكثر التحديات التي تواجه هذه المنظمات هى عدم وضوح الرؤية للمنظمة، بينما تمثلت المعوقات الحكومية والمجتمعية التى تواجه المنظمة فتدخل الحكومة فى عمل الجمعيات والمؤسسات، ولمواجهة هذه التحديات تبين ضرورة تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الحقوقيةو ترتيب أولويات المنظمات متضمنة استراتيجيتها وبرامجها ، والحرص علي الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

(أولاً) منهجية الدراسة :

١- مقدمة في مشكلة الدراسة :

إن الإستثمار فى العنصر البشرى أضحى غاية كل المجتمعات التواقة إلى النمو والإنعتاق من بوتقة التخلف الحضاري ، فالاتجاه السائد اليوم يرى أن مدخل التنمية وأساسها هو تنمية إمكانات كل فرد وتأهيله وتمتعه بكامل حقوقه وإلزامه بكافة واجباته حتى يكون معنياً بما يجري حوله ويتحمل نصيبه من الربح والخسارة العامين . لذلك أصبحت قضية حقوق الانسان اليوم من الموضوعات التي تحظي بالاهتمام الكبير سواء من جانب الباحثين أو الدارسين في نطاق العديد من فروع العلم أو من جانب الممارسين للعمل العام ، ليس فقط على مستوى كل دولة وإنما أيضاً على مستوي العلاقات المتبادلة فى ما بين الدول .

ولاشك فى أن هذا الإهتمام المتزايد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية يمكن إرجاعه إلى إعتبارات كثيرة. ففى المقام الأول ، هناك إعتبار أن الإنسان الذي قررت هذه الحقوق من أجله ، هو الأصل في كل تطور أو تقدم . ومؤدي ذلك ، أن توفير الضمانات اللازمة التى تكفل التمتع بقدر مناسب من الحقوق والحريات ، صار يعتبر أحد المداخل المهمة لتحقيق الغايات المرجوة من أي مشروع أو خطة للتنمية عموما . ومن ناحية ثانية ، هناك تنامي للأفكار والقيم الديمقراطية ، سواء على الصعيد الداخلى للدول فرادى أو على مستوى العلاقات الدولية[١]، وقد حدث ذلك في وقت اختفت فيه النظم الشمولية التي لم تكن تري فى الإنسان أكثر من مجرد ترس فى آلة ضخمة . ومن ناحية ثالثة ، هناك الإدراك لحجم المخاطر التي بات يتعرض لها الإنسان فى الوقت الحاضر . إما من جراء نشوب العديد من الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية ، وإما من جراء الخروج على مقتضيات المحافظة على التوازن البيئي بل والإضرار المتعمد بالبيئة ، الأمر الذى أصبح يهدد ، وبشكل حقيقى ، حق الإنسان فى أن يعيش في بيئة صحية متوازنة ، فمفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً جامداً مجرداً ، بل هو حركي / تاريخييتطور مع تطور المجتمع .

وقد تجسد هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الانسان ، على مستوي التطبيق العملي ، فى صور شتى : **فعلي الصعيد الداخلي** للدول ، بدأ المشرعون الدستوريون يولون هذه المسالة عناية خاصة ، وأخذوا يتوسعون فى تضمين الدساتير الوطنية أحكاماً عديدة بشان وجوب احترام حقوق الإنسان والعمل على تعزيزها . كما أصبح القضاء الوطنى فى العديد من الدول يضطلع بدور لا ينكر فى مجال توفير الحماية الواجبة لهذه الحقوق وتلك الحريات . كذلك فمن صور الإهتمام بحقوق الانسان ، ذلك التوسع الملحوظ فى تدريس هذه الحقوق وإدخالها ضمن المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم .

وأما على**الصعيد الدولى** ، فقد أصبحت حقوق الانسان أحد موضوعات العلاقات الدولية ، بحيث أصبحنا نجد ، مثلاً ، أن بعض الدول المانحة للمساعدات تشترط لتقديمها وجوب أن يكون سجل الدول المتلقية لها ايجابياً فى ما يتعلق باحترام هذه الحقوق والعمل من أجل تعزيزها كذلك ، يبرز الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان فى تعدد تطبيقات ما

٢-أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى التعرف علي دور منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان من التسامح والحريات. وجاءت أهداف البحث علي النحو التالي :

-التعرف على دور منظمات المجتمع المدنى فىنشر ثقافة حقوق الإنسان.

-الكشف عن وسائل وآليات تلك المنظمات فنشر ثقافة حقوق الإنسان.

-رصد المعوقات والتحديات التي تواجه تلك المنظمات فى التعامل مع تلك القضايا.

-التعرف على الرؤية المستقبلية لتلك المنظمات تجاه تلك القضايا.

٣-تساؤلات الدراسة :

يركز البحث علىتساؤل أساسى وهو : ما الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتمكين المجتمع العام؟ منها :

-ما دور منظمات المجتمع المدنى فنشر ثقافة حقوق الإنسان؟

-ما وسائل وآليات تلك المنظمات فنشر ثقافة حقوق الإنسان؟

-ما المعوقات والتحديات التي تواجه تلك المنظمات فى التعامل مع تلك القضايا ؟

-ما الرؤية المستقبلية لتلك المنظمات تجاه تلك القضايا ؟

٤- التوجه النظري للدراسة :

سوف تنطلق الدراسة نظرياً وميدانياً من خلال تبنىنظرية رأس المال الاجتماعىsocial capital theory

- **نظرية رأس المال الاجتماعى :**

لقد حدد " فيلدField " نظرية رأس المال الاجتماعى بأنها تركز على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة المتاحة فى المجتمع . والتفاعل الذى يُمكن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم البعض وربط النسيج الاجتماعي Social Fabric وتدعيم خبرات الشبكات والعلاقات وإيجاد الثقة . وتعطى الثقة بين الأفراد الثقة فى النسيج الواسع للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية وتصبح مجموعة مشتركة shard من القيم والمزايا والتوقعات داخل المجتمع ككل . ويمتد مفهوم رأس المال الاجتماعي ليشمل بناء وإعادة بناء المجتمع والثقة فىأشكال ونظم الاقتصاد فى المجتمع . ومن ثم تركز نظرية رأس المال الاجتماعى علي متغيرات هامة تتحدد فى العلاقات والشبكات الاجتماعية ، والاعتماد المتبادل ، والثقة التى تربط النسيج والبناء الاجتماعى وتدعمه والذى يعد ثروة قائمة فى المجتمع (٥).

كما تركز نظرية رأس المال الاجتماعى على متغيرات هامة تتحدد فى العلاقات الاجتماعية بين الناس فى المجتمع والتى تدعم الثقة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البناء الاجتماعي . وبذلك فغياب رأس المال الاجتماعى يؤثر سلباً فى العلاقات والنسيج الاجتماعي وانهيار البناء الاجتماعي وغياب الثقة فى النظم والمؤسسات المجتمعية .

ويربيوتنام أن الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعى تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من علاقات ، ومن ثم يشير رأس المال الاجتماعىإلى القيمة المجتمعية من الشبكات الاجتماعية ورغبة الشبكات فى مساعدة بعضها البعض ، وأن رأس المال الاجتماعى ليس فقط مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع بل تشمل أيضاً العلاقات التي تربط هذه المؤسسات .

ويمكن تحليل رأس المال الاجتماعى بتحليل البناء الاجتماعى والفعل الاجتماعى والتبادل الاجتماعى باعتباره رصيدا للفاعل على مستوى التفاعل والتبادل الفردى أو الجماعى أو الجمعى أو مستوى المجتمع أو الدولة ككل . ومن ثم يمكن وضع مفهوم لرأس المال الاجتماعىأو تحليله وتشخيصه كعملية دينامية على مستويات ثلاث :-

- المستوي الجزئى : ويركز على النتائج الفردية والفاعل كفرد من خلال شبكة العلاقات مع الأخرين فى المجتمع .

- المستوي المتوسط : ويمثل ذلك المستوي التفاعل الجماعى بين الفئات الاجتماعية فى المجتمع .

- المستوي الكلى : ويركز العلاقات الاجتماعية وتأثير النظام الاقتصادى والسياسى فى المجتمع علي طبيعة هذه العلاقات .

وتنهض نظرية رأس المال الاجتماعي علىافتراض أن[٦] :-

١- كلما زادت المشاركة التطوعية فى منظمات المجتمع المدنى كلما نما رأس المال الإجتماعى فى المجتمع.

٢- كلما زادت المساندة والدعم المتبادل فى المنظمة كلما نما رأس المال الاجتماعى.

٣- يؤدى الإعلام السلبيإلى غياب وتقليل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع .

وظائف رأس المال الاجتماعى :

يساهم رأس المال الاجتماعى مساهمة فاعلة فى سهولة الحصول علي الخدمات وكذلك مواجهة المشكلات، وتفعيل الجهود المدنية ، وترابط النسيج الاجتماعي وتقوية البناء الاجتماعى ، والثقة فى النظم الاجتماعية وتفعيل الولاء والانتماء والهوية الثقافية للإنسان وتحديد إطار الشخصية التنموية للإنسان فى المجتمع. ويعد رأس المال الاجتماعى أداة هامة وفاعلة لتحديد مواجهة المشكلات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع . وتتعدد هذه الوظائف والتي يمكن عرضها :-

١- الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعى :

الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعى فى الديمقراطية الحديثة حددت بواسطة (ألكس دى توكيفل) Alexis de Tocqueville ويعد رأس المال الاجتماعى مصدرا لتكوين وتنظيم الجماعات بين الناس ومصدرا حيويالوظائف المؤسسات السياسية العامة، وأحيانا للمقارنة بين المجتمعات المؤسسية أكثر من المجتمعات الثقافية . ويعد رأس المال الاجتماعى أرض خصبة لتدعيم الديمقراطية وتعزيزها ، وبناء الشبكات وتنظيمات المجتمع المدنى بل وتحديد معاييرها [٧] . ويعزز نوعية الحياة القائمة على الترابط المدني والذى يعد ضرورى لنجاح الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة ، وهكذا أصبح مفهوم رأس المال الاجتماعى هام وحيوى فى قضايا التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وقضية الشرعية [٨] .

٢- الوظيفة الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى :

تتمثل الوظيفة الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى فى تخفيض تكاليف المعاملات بين الناس نتيجة لوجود قيمة التعاون ، التى تسهل كثيرا من عمل ميكانيزمات السوق الطبيعية الحد من البيروقراطية ، والقواعد التنظيمية الهيكلية التى تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتكلفة الاقتصادية [٩]. ويمكن القول بأن رأس المال الاجتماعى إنما يساعد على توفير مناخ أو بيئة يكون فيها النمو الاقتصادي ممكنا ويكون فيها الإنتاجية مرتفعة وكذلك الدافعية والحافز للعمل والإنتاج والسعي الدءوب نحو تحقيق الهدف.

وتشير أحد الدراسات بأن لرأس المال وظائف هامة فى هذا المجال يمكن إجمالها فى الآتى[١٠] :-

- إدارة ملكية الموارد والأصول المشتركة Resources Management وإدارتها
- زيادة الإنتاجية Productivity .
- القدرة علي إدارة المخاطر Risk Management Capacity .
- التسويق Marketing وذلك من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي يوفرها رأس المال الاجتماعى.

٣- الوظيفة الاجتماعية لرأس المال الاجتماعى :

من أهم وظائف رأس المال الاجتماعىأنه يعمل علي تقوية أو تعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية مثل الثقة بالغير والعلاقات الانسانية الطيبة والتعاون كما يعمل على تدنيه أو تقليص السلوكيات السليمة مثل الانانية والعنف المجتمعى .

كما أن رأس المال الاجتماعى أداة اساسية لارتباط وعلاقة مؤسسات المجتمع بالبيئة من خلال العلاقات والتفاعلات الواقعية وعناصر الثقة وتعبير المؤسسات عن الحاجات المجتمعية . بل وتماسكها وتكاملها ، بالإضافة إلى تمكين الجماعة فى تعاملها مع غيرها من الجماعات على نحو متناغم وربما يبدو ذلك فى منظمات المجتمع المدنى مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية [١١] ، على نحو يخدم أعضاءها

وفى ضوء ما سبق إجمالا يتبن النتائج الإيجابية لرأس المال الاجتماعى في ضوء وظائفه مما يدعم قضايا حقوق الإنسان ويقلل بل يحد من الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها العديد من البشر .

- **العلاقة بين رأس المال الاجتماعى وحقوق الإنسان :-**

وترجع الكثير من الدراسات فى وصفها لرأس المال الاجتماعى على أنه المادة الخام للمجتمع المدنىCivil Society . والذى يتم من خلاله التفاعلات بين الأفراد ، فلا يوجد عند شخص محدد أو داخل البناء الاجتماعى ، لكنه يوجد بين الناس ، فرأس المال الاجتماعى ليس ملك لأحد سواء كان منظمة رسمية أو دولة . وفقا لكتاب مثل التزر، ALESSANDRINI، نيوتاون ، وستول روشون ، فولى وإدواردز " المنظمات الخاصة التى شكلت ومستمرة من قبل مجموعات من الناس تعمل طوعا ودون الحصول على الأرباح الشخصية لتوفير منافع لأنفسهم أو للآخرين " [١٢] ، ومن ثم فإن منظور نظرية رأس المال الإجتماعى هو منظور مهم وحديث [١٣] وكذلك تعد المنظمة مجمعا اجتماعيا يتخصص بسرعة وكفاءة في خلق المعرفة ونقلها ، ومن خلال المجتمع المدنى ، أو بدقة أكثر، والقطاع الثالث يشكل مصادر رأس المال الاجتماعى Socialcapital.

ويعد رأس المال الإجتماعي ظاهرة مجتمعية لأنه يمثل مظهرا من مظاهر البناء الاجتماعى ، فهو أصل جماعى يمنح الأفراد رصيدا من الثقة المتبادلة فيما بينهم ، وهذا يمنحهم أرباحا مستمرة ورصيدا مستمرا من التماسك والترابط الذى ينعكس على كافة مظاهر المجتمع ، ومن ثم فهو ضرورة وظيفية للنظام الاجتماعي والتنمية [١٤]. خاصة وأن رأس المال الاجتماعى يلعب دورا بارزا فى صياغة المشكلات الاجتماعية كالفقر ، والبطالة ، والبيئة ، ومدى قدرة المجتمعات الإنسانية أن تتعايش مع بعضها البعض ،

كما أن رأس المال الاجتماعى له أهمية كبيرة لأنك حينما تذهب إلى أى مجتمع ، فلابد أن تجد فيه رأس المال الاجتماعى حيث أنه يدعم زيادة الإنتاجية الاقتصادية ، ويعالج المشكلات المجتمعية ذاتياً ، كما أن رأس المال الاجتماعى كإطار اجتماعى وسياسى وإدارى يعطى أفضل بيئة لتشغيل آليات السوق المجردة بكفاءة عالية .

فرأس المال الاجتماعى عنصر فعال وهام فى تحقيق تنمية مجتمعية شاملة وذلك استناداً إلى نتائج الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تشير إلى درجة عالية من الارتباط الوثيق بين رأس المال الاجتماعى والسعادة والنجاح المجتمعى.حيث أثبت البحث الاجتماعى أن المجتمعات التي تحظى بمستويات عالية من رأس المال الاجتماعى تتميز بدرجات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن رأس المال الاجتماعى يؤدى دوراً هاماً في تحقيق تنمية مجتمعية هادفة ، ويساعد على تحسين الدخل الأسرى، ويسهم في الخطط الاجتماعية الرامية إلى مواجهة مشكلة الفقر والتقليل من آثارها والتخفيف من حدتها.

وقد أشارت دراسات ناريان وبريتكت (Narayan and Pritchett ١٩٩٧) وكولمان (Coleman ١٩٨٧) و(آل مظف ٢٠٠٦) إلى أن رأس المال الاجتماعى يؤثر إيجابياً وإلى درجة كبيرة في صحة أفراد المجتمع ، وفى النمو الاقتصادى ، وفي نجاح العملية التعليمية ، وفى تقبل أفراد المجتمع للتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (١٥).

لذا فقد اعتبرت النظرية الليبرالية الجديدة أن رأس المال الاجتماعى يعد مفهوماً جوهرياً أثبت أن الإشراف الكامل للدولة علي كل الموارد والخدمات الصحية والتعليمية يضعف من دور رأس المال الاجتماعى لأن ذلك يساهم فى خلق مواطنين تابعين ومعتمدين على الغير أكثر من خلق المواطنين الفاعلين والمنظمين مما يقلل ذلك من قدرة الأفراد علي توليد رأس المال (١٦) نجد أن بداية استخدام "روبرت بوتنام" لرأس المال الاجتماعى جاء فى كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" ١٩٩٣م ، وفيه نظر لرأس المال الاجتماعى على أنه "يجسد مقومات التنظيم الاجتماعى والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك"Networking" والتى يمكن من خلالها الإسهام فى تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات " (١٧) .

إن أي مشروع حضارى يستهدف استعادة مصر لمكانتها وريادتها لابد أن يبدأ أولا بتحقيق تنمية اقتصادية تنتشل المواطن المصرى من دائرة الفقر والجهل والمرض وتحقق العدالة الاجتماعية ، حتى يتمكن هذا المواطن من استنهاض موروثه الحضارى ، وبعث دوره التنويرى الرائد الذي قام به منذ فجر التاريخ . ويظن الكثيرون أن تحقيق هذه الأهداف الكبرى لا يكون إلا عن طريق جذب الاستثمارات المالية ، وتحقيق تراكم للثروة المادية ، وننسى أن هناك نوعاًآخر من رأس المال لا يقل أهمية عن رأس المال الاقتصادى فى تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية ، وهو ما يعرف " برأس المال الاجتماعى " .

ويمكن قياس قيمة رأس المال الاجتماعى بمجموعة من المؤشرات منها "عدد منظمات المجتمع المدنى - وعدد الأعضاء العاملين بها- وكفاءة العلاقات داخل هذه المنظمات نفسها وكذلك بين المنظمات بعضها البعض". ومن ثم فإنه كلما زادت عدد منظمات المجتمع المدنى من نقابات واتحادات وجمعيات وأندية ، وازداد عدد المنضمين إليها والفاعلين بها ودورها الاجتماعى فى تفعيل دور الفرد في الخدمة العامة ، وتعبئة

الأموال للأغراض الخيرية والتنموية ، فكلما كان الهدف الارتقاء بالإنسان ، كلما تعاظمت قيمة رأس المال الاجتماعى ودوره في نشر ثقافة حقوق الانسان [١٨].

٥-الإجراءات المنهجية للدراسة :

انطلقت الدرسة من كونها**دراسة وصفية** ،وهذا النمط من البحوث عادة مايهدف إلى وصف خصائص ظاهرة معينة وصفا دقيقا شاملاً من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة.[١٩]، واستعان يستعين الباحث فى هذه الدراسة **بالمنهج الوصفى** من خلال استخدام المسح الاجتماعى بالعينة، كما استخدمت الدراسة **دليل المقابلةالمتعمقة** والذي طبق علي المهتمين والقائمين علىإدارة تلك المنظمات، وهى كشف أسئلة يقوم الباحث بتطبيقه على المبحوثين من خلال مقابلة كل مبحوث على حده.وقد أفادت هذه المرحلة كثيرا فيما بعد عند تصميم الاستمارة وعند تطبيقها فى أن تضع فى اعتبارها عدة اعتبارات هامة منها :

١- التعرف على تعبيرات لفظية حقوقية خاصة بالمهتمين أو النشطاء العاملين فى ذلك المجال ، وكذلك مراعاة بعض التعبيرات اللفظية المستخدمة فى استمارة المقابلة.

٢- مراعاة تركيبة السؤال؛لتحقيق أكبر قدر من الفهم وجمع أكبر قدر من المعلومات.

قد تم اختيار عينة من منظمات المجتمع المدنى تصل إلى (ثلاثة منظمات تصب أغلب اهتمامها لدعم ونشر والدفاع عن تلك القيم التسامح وحقوق الإنسان والحريات). وذلك لمعرفة إلى أى مدى تساهم تلك المنظمات في نشر تلك القيم والمبادئ، وذلك؛ للإلمام بمعظم الرؤى والتوجهات المختلفة، وما إذا كان هناك عدة إعتبارات اجتماعية وثقافية تحكم العمل عبر تلك المنظمات.

وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من منظمات المجتمع المدنى العاملة في مجال حقوق الانسان في مصر ، والتي تقوم بعدد من الأدوار تستمدها من الهدف الأساسى العام الذي نشأت للقيام به وهو العمل علي تحسين حالة حقوق الانسان ، وهو الهدف الذى تتعدد معايير وأدوات ووسائل القيام به من جانب المنظمات باعتبارها هي القائم بالدور ومشكل الدور في آن واحد والتي تسمي (بالمنظمات الحقوقية أو الدفاعية). وتركز كل نشاطها على العمل الحقوقى (الدفاع عن قضايا حقوق الانسان) دون غيره وتضم مجموعة من الناشطين الحقوقيين ، فالمنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان يزيد عددها على (٤٠) جمعية يعمل بعضها باختصاص عام في مجالي التعزيز والحماية . بينما الإحصاء الذي يميل إليه كثير من العاملين في مجال المنظمات الحقوقية أن عددها في مصر ما يقرب من ٤٨ منظمة حسب آخر إحصاء، وسيتم تطبيق الدراسة باستخدام العينة العمدية بواقع ١٠% من المنظمات، فيكون ناتج العينة مايقرب من خمسة منظمات تحمل اسم منظمة أو مركز للدفاع ونشر ثقافة حقوق الإنسان . وعند توجه الباحث إلي الواقع الميداني لم يستطع الحصول إلا علي موافقة ثلاثة منظمات فقط . ورفضت باقي المنظمات لظروف أرادت أن تحتفظ بها لنفسها .

وقد وقع الاختيار على تلك المنظمات نظراً للأسباب الآتية :-

أ- تقع هذه المنظمات في محافظة القاهرة وتخدم مناطق جغرافية متباينة .
ب- قرب هذه المنظمات من الأحداث وصناعة القرار ووسائل الإعلام .
ج- توافق أهداف تلك المنظمات مع أهداف الدراسة .
د- ترحيب المسئولين بتلك المنظمات بمساعدة الباحث .

ولقد تم إجراء الدراسة على ثلاثة منظمات غير حكومية (تعمل بشكل أساسى فى الدفاع عن قضايا حقوق الانسان وهى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مركز هشام مبارك للقانون)، واستغرقت الدراسة من مايو ٢٠١٦ حتى نوفمبر ٢٠١٦،وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من المستفيدين من تلك المنظمات.

٦-مفاهيم الدراسة :

من المهم بالنسبة للباحث أن يوضح المقصود بالمصطلحات المستعملة بالبحث حتى لا يساء فهمها أو تفهم بدلالة غير الدلالة الواردة فى هذه الدراسة. ويساعد تعريف المصطلحات فى وضع إطار مرجعي ؛ ليستخدمه الباحث فى التعامل مع المشكلة الخاصة بالبحث .[٢٠] وقد استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من المفاهيم من أهمها ما يلى :

- مفهوم منظمات المجتمع المدنى:

أصبح مفهوم المجتمع المدنى من المفاهيم التي تتردد كثيرا فى الخطاب العالمى المعاصر، وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة أدواره على المستويات المحلية والعالمية على السواء.وأيضا بسبب دوره التحريرى الذى ظل يتعاظم تاريخيا حتى أصبح يشغل المساحة الواسعة التي يشغلها على ساحة النظام العالمى.

ولقد حظى مصطلح " المجتمع المدنى " بتداول واسع في الآونة الأخيرة ضمن أدبيات علم الاجتماع والعلوم السياسية ، وتعددت التعريفات ، والتى تعكس تعدد مواقع الرؤية تجاهه . كما تعددت الأنساق الفرعية التى ظهر المصطلح من خلالها [٢١] . ويطلق مسمى المجتمع المدنى على مجموعة المنظمات التطوعية ، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السليمة والتنوع والاختلاف. ويتفق معظم المهتمين في دراسة المجتمع المدنى على أنه يتكون من مجموعة من المكونات ، إلا أن هناك بعض المكونات التي لازال الخلاف عليها قائما ، فالمكونات المتفق عليها هى (المنظمات غير الحكومية ، النقابات والتنظيمات المهنية ، الاتحادات العمالية ، النوادي ومراكز الشباب ، المنظمات الشعبية ، الحركات الاجتماعية) . أما المكونات الخلافية فهى الأحزاب السياسية [٢٢] ، الصحافة الحرة المستقلة [٢٣] . وتعتبر منظمات المجتمع المدنى الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين الذين ينضمون إلي عضويتها وينشطون في إطارها ، ولما كانت هذه القيم هى جوهر الثقافة الديمقراطية ، والمهارات هى أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع ، فإن إسهام منظمات المجتمع المدنى في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في تدعيم ثقافة حقوق الإنسان. وتتمثل منظمات المجتمع المدنى فى المؤسسات والهيئات ذات الطابع الأهلى وتندرج فيها المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات والاتحادات الرياضية وجمعيات رجال الأعمال والجمعيات الدينية ومنظمات وجمعيات حقوق الإنسان ، وغير ذلك من الأنشطة التطوعية غير الحكومية[٢٤] .

وتواجه إشكالية تعريف منظمات المجتمع المدنى صعوبات كثيرة بسبب اختلاف الرؤى والمناظير ، وكذلك بسبب تعدد الوظائف التي تقوم بها تلك المنظمات في المجتمعات المحلية المختلفة ، ولذلك لجأت بعض البحوث الدولية المقارنة إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريف منظمات المجتمع المدنى .

وفى ضوء تزايد أعدادها واتساع حجمها وتعاظم نشاطها الحقوقى،لدرجة يقال

معها أنها أصبحت بمثابة شريك مع الدولة فى القيام بعملية التنمية البشرية داخل المجتمع الإنسانى وذلك في ظل تراجع دور الدولة مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والاتجاه نحو الخصخصة وحدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية المترتبة على تلك السياسات .

وتعرف " بأنها مجموعة من الحركات الاجتماعية التى تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية ، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التى تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التى اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها سواء كانت تقليدية أو حديثة " [٢٥]. وهناك العديد من التسميات التي تنطلق على تلك المنظمات منها " المنظمات غير الربحية " و" منظمات الاقتصاد الاجتماعى " و" المنظمات الخيرية " و" الجمعيات الأهلية " . فمسمي " منظمات المجتمع المدنى " أشهر تلك المسميات السائدة عالمياً و" المنظمات التى لا تهدف إلي الربح " وهترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، وهناك منظمات " الهدف العام " ، أو " الصالح العام" وهى سائدة فى بعض دول أوروبا الغربية ، " المنظمات الاجتماعية " وهى سائدة فى الممارسات الحديثة لبعض دول أوروبا الشرقية. وفى العالم الثالث نجد أيضاً تعدد المسميات ، فالجمعيات أو المنظمات الأهلية و" المنظمات التطوعية " ، وهى غالباً مسميات تسود المنطقة العربية ، وهناك " منظمات التنمية غير الحكومية " وهو مصطلح يسود في أمريكا اللاتينية ،ومصطلح التنمية التطوعية وهو يسود فى جنوب الصحراء الإفريقية [٢٦] ومنظمات حقوق الإنسان في مجملها منظمات غير حكومية .

إن التعدد في المسميات يرتبط به أيضاً تعدد فى التعريفات التي تقوم لتعريف منظمات المجتمع المدنى، ووفقاً للبنك الدولى فإن تنوع واختلاف منظمات المجتمع المدنى يجعل من الصعب تحديد تعريف واحد بسيط يجمعها سوياً بمطالبة الأدبيات يمكن رصد مجموعه من التعريفات على النحو التالي :-

يعرف البنك الدولى منظمات المجتمع المدنى بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التى تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافاً تجارية [٢٧].

ووفقاً لوثائق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٤م ، فإن منظمات المجتمع المدنى تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإدارة الجماعية لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية [٢٨] ومن أبرز التعريفات لمنظمات المجتمع المدنى أنها " مؤسسات كلية وجماعات متنوعة الاهتمامات إما مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنسانى والتعاونى وليس لديها أهداف تجارية " ويعرف ماركو بادرون منظمات المجتمع المدنى بأنها " أي منظمات لا تعتبر جزءاً من الحكومة ، ولم تؤسس بناء على اتفاق بين الحكومات وقد تكون منظمات تخصصية أو نقابات أو اتحادات عمالية أو تجارية أو بينهما، أية منظمات أخرى ليس لها طبيعة حكومية . ويعرفها Rossبأنها منظمات ينشئها سكان مجتمع ما بغرض حل مشكلاتهم وتنمية مجتمعهم [٢٩] . ويرى آخرون بأنه ليس المجتمع الواسع وليس الدولة الجغرافية ، بل هو منزلة بين المنزلتين ، يقوم على أن تمثل الناس فى كل زمان ومكان ،وأن المجتمع الذي سبق الدولة وصنعها قادر من

حيث المبدأ على البقاء خارج فضائها بأشكال فردية أو جماعية ، تلقائية أو منظمة ، بحيث يضفي على العلاقة بين الدولة والمجتمع سلطة مضادة تمثل صمام أمان وقوة ومقاومة ومصدر إبداع [٣٠] .

ولكن هذا لا يعنى انفصال منظمات المجتمع المدنى عن الحكومة ، ولكن يجب أن تكون العلاقة بينهما علاقة ثنائية الاتجاه ، بمعنى أن الخلل فى المنظمات الأهلية لدورها والخروج عن المسار الذى وضعته لنفسها أو عن التشريعات واللوائح التى وضعتها الحكومة قد تكون عوامل وراء تعكير العلاقة بينهما ، فمن أجل قيام المنظمات الأهلية بدورها لابد أن تكون على علاقة جيدة بالحكومة ومكملة لها[٣١]. وتعرفها " دائرة معارف الخدمة الاجتماعية.N.A.S.W' تلك المنظمات التى تسعي لمساعدة الآخرين للوصوللمستوي أعلى للحياة والحصول علي موارد وخدمات مقابل الأزمات اليومية " [٣٢] . ويبين "روبرت كينج " المنظمات التطوعية بأنها هيئات أو جمعيات مكونة للتصدى لبعض الحاجات الإنسانية ، ويحكمها مجالس إدارة مستقلة من المتطوعين ويتم تمويلها عن طريق المساهمات التطوعية [٣٣]. وتحدد أدبيات العلوم الاجتماعية مفهوم المجتمع المدنى ، فتعرفه موسوعة ماكميلان للعلوم الاجتماعية بأنه " كل مجموعة من المواطنين ائتلفوا أو نظموا أنفسهم من أجل دعم أو انجاز قضية عامة أو مدنية ، أو مشروع عام [٣٤].

وأخيرا تشير " عزة عبد المحسن خليل " إلى أن منظمات المجتمع المدنى هى " المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير المستهدفة للربح ، والتى تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية أو مشروعات تنموية ، ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح بلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات [٣٥]. ومن مجموع هذه التعريفات يتضح أن كل منها يركز علي بعض الأبعاد التى تمثل معايير أساسية فى منظمات المجتمع المدنى ، ومن ثم فمن الصعب الوصول إلى تعريف جامع مانع لتلك المنظمات.

- مفهوم منظمات حقوق الإنسان "N.G.O.s" Human Rights

إن حقوق الإنسان ظاهرة قديمة حديثة وقضية مستمرة تدافع عنها مؤسسات ومنظمات عدة متفرغة ،متخصصة وغير متخصصة،فالحكومات عندما ترسم خطط وبرامج هى فى الأساس تقصد حماية البشر ولكن بشكل غير مباشر، أما المنظمات غير الحكومية ومنها المنظمات الحقوقية فهى تشارك في هذا الأمر بشكل مباشر وتخصصى . فالمنظمات غير الحكومية"N.G.O.S "وإن كانت هىالأكثر شيوعا فى العالم ، ليس هو التعبير الوحيد الذى يعبر عن نفس الظاهرة، فالعالم قد وصل بالفعل إلي اتفاق حول قطاعين أولهما قطاع الدولة أو القطاع العام وتاليها قطاع السوق أو الخاص ، والقطاع الثالث خارج نطاق السوق"غير الهادف للربح"وخارج نطاق الحكومة مستقلة ذاتيا ، وهناك من يطلق عليه القطاع التطوعىvoluntary sector أو القطاع المستقل Independent أو القطاع المعفى من الضرائب ،أو الخيرى. وهناك مصطلح المنظمات غير الحكومية ويستخدم وصف ما يقوم به القطاع من مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وهناك القطاع الأهلى والذي يسود في كثير من الدول العربية حيث يعبر عن المنظمات الأهلية [٣٦].

وتعرف منظمات حقوق الإنسان"N.G.O.S" Human Rights بأنها مؤسسات

خاصة قد أفردت جميع مواردها الفعلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تكون مستقلة عن الحكومة أو الجماعات السياسية الأخري والتي تقصد المباشرة السياسية لقوة السلطة ، فهى لا تسعي علي اكتساب مثل هذه القوة [٣٧]. واعتبرها البعض آليات للحفاظ على التوازن الاجتماعى والسياسى القائم ومن خلال الاهتمام ببعض القضايا أو بعض الفئات المهمشة. ويعرفها آخرون بأنها أحدث أجيال للمؤسسات المدنية ، برزت في الآونة الأخيرة ونعرفها بأنها منظمة تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغير الاجتماعى والسياسى ، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبرت عنها مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان ، سواء السياسية والمدنية أو الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، هى إذن لا تقدم خدمات، أو مساعدات مادية ، ولا تسير فى اتجاه الدمج مع الدولة [٣٨]**ويمكن تعريفها إجرائياً** بأنها " منظمات تطوعية غير حكومية ، وغير متحيزة لأهداف معينة أو لجهة معينة أو لأشخاص معينين بحماية وتطوير أو تطبيق حق أو أكثر من حقوق الإنسان المنصوص عليها فى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وهى قد تكون لها صفة المحلية أو الإقليمية أو الدولية متعددة الجنسيات في هياكلها أو فى مجال الحق الذى تهتم به وكل ذلك يجب أن يكون في نطاق القانون الذى تعيش تلك المنظمة على حدودها ، وتتسم بالاستقلالية ، وأنها لا تسعىإلى الربح ولها إرادة ذاتية وغير مسيسة " .

- مفهوم حقوق الإنسان :

ومن الصعوبة وضع تعريف محدد وقاطع لحقوق الإنسان يغطي الأبعاد والجوانب المختلفة لهذا المفهوم. وربما يرجع ذلك لأسباب عديدة نذكر منها :-

- التداخل بين المفهوم وبين مجموعة من المصطلحات والمفاهيم كمفهوم الحرية.
- إن مفهوم حقوق الإنسان يختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لآخرى ، وذلك وفقاً لرؤية المجتمع للإنسان نفسه.
- اهتمام المجتمع بمجموعة من الحقوق دون حقوق أخرى ، وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية ، يضفى على مفهوم حقوق الإنسان أبعاداً ومضامين مختلفة [٣٩].

وهناك من يذهب بأن مصطلح حقوق الإنسان غير واضح من الوهلة الأولى ، أى ماذا نقصد بكلمة حقوق الإنسان الذى يجب أن نحميه ؟ يمكن أن نجيب على هذه التساؤلات من خلال عرض بعض التعاريف للحق وللإنسان، ثم الانتقال لتعريف موحد لحقوق الإنسان . فتعرفه الأمم المتحدة بأنها " تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها ، والتي يمكن بدونها أن نعيش كبشر،وتستند هذه الحقوق إلي سعى الجنس البشرى من أجل تضمن الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية للإنسان [٤٠].

وهناك صعوبة في وضع تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان ، فمن يتمعن في فكرة حقوق الإنسان من خلال دراسة عميقة لمختلف الكتابات التى تعرضت لهذا الموضوع ، يتبين بجلاء أن تعريف هذه الحقوق تتنازعه رؤى مختلفة منها علي سبيل المثال :

التعريف النظرى لحقوق الإنسان : يرى أنها الحقوق والرخص الضرورية لازدهار وكرامة وشخصية الإنسان أى أنها حقوق ترتبط بفكرة الإنسانية جمعاء دون تمييز و لا تفضيل و لا استثناء وتظهر في شكل حقوق جماعية مشتركة شاملة لكل الإنسانية [٤١] . وتنسب وجهة النظر الأوروبية لحقوق الإنسان لفكرة الحريات العامة ، لذلك فحقوق الإنسان لدى هذه الرؤية تعرف بأنها حريات عامة " أي إمكانات متاحة أو مباحة لاختيار أفراد الشعب ضمن نظام ما ، فهم يمارسونها ، أو يتمتعون بفوائدها،بإدارة طليقة من أى قيد . وخالصة من أى ضغط أو غش أو إكراه " وهذا

الإتجاه يأخذ به غالبية أساتذة الفقه الدستورى العربى وفقهاء القانون الجنائى[٤٢].

أما وجهة نظر التجديدية : والتى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تزعمها " رينيه كاسان "[٤٣] في الأربعينيات والخمسينيات ، ويعتبر " كاسان " أحد الذين ساهموا فى صياغة تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان حيث يعرف هذه الحقوق بأنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس ، استنادا إلى كرامة الإنسان، ويهتم كذلك بتحديد المطالب والإحتياجات الضرورية لإزدهار شخصية كل إنسان [٤٤]. كما عرفها " كارل فاساك " بأنها " تلك الحقوق التى يتعين الاعتراف بها للفرد لمجرد كونه إنسانا ، وهى تختلف عن الحقوق الوضعية فى عدم إلزام توافر الحماية القانونية للمطالب بها " [٤٥].

ووجهة النظر الدينية: تحدد تفصيلا وفقا لتعاليم الدين ومنها ما يعد حقا للإنسان فى الإسلام وقد لا يعد كذلك فى المسيحية [٤٦] . كتعدد الزواج مثلا . وهناك من يعرف حقوق الإنسان بأنها " حق يرتبط بالشخص ، وخاصة العامل ، والذى يجب أن يستفيد .من حماية القانون عند اتهامه بجريمة أو عندما يكون ضحية لانتهاك عن طريق تدخل القاضي الوطنى والمنظمات الدولية،كما ينبغى أن تكون حقوقه،لاسيما الحق فى المساواة متناسقة مع مقتضيات النظام العام [٤٧] . ويعرف " أحمد ذكي بدوي " فى معجم المصطلحات الاجتماعية حقوق الإنسان بأنها " المصالح والحريات التى يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع[٤٨].ويلاحظ من هذا التعريف أنه ربط مفهوم حقوق الإنسان بمفهوم الحريات وهى الفكرة التي اعتمدت عليها الرؤية الأوروبية فى تعريفها لحقوق الإنسان، كذلك نلاحظ أنه ربط مفهوم حقوق الإنسان بالمجتمع وهو ما يعنى اختلاف مفهوم ومضمون الحقوق الإنسانية باختلاف المجتمعات .وترى الرؤية الفلسفية لحقوق الإنسان :أن الحقوق التى يتمتع بها كل البشر بحقوق شاملة مهما كانت طبيعة القانون الوضعى المطبق أو الاتجاهات والعوامل القائمة والسائدة سياسيا أو من حيث الأصل أو الجنس [٤٩] . وعن الرؤية القانونية : تعرف حقوق الإنسان من خلال القانون الدولى على أنها الحقوق التي منحها ميثاق الأمم المتحدة للإنسانية ، وهى ذات قيمة عالمية شاملة متساوية ، وهى حقوق غير قابلة للتصرف فيها أوانها مجموعة القواعد القانونية العامة والمجردة التى ارتضتها الجماعة الدولية وأصدرتها فى صورة معاهدات ملزمة [٥٠]. وهى قيم إنسانية وأخلاقية وحضارية ذات مصادر متعددة أهمها الشرائع السماوية ، اتفقت عليها الشعوب وتم تلخيصها في الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذي يشكل " المثل الاعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب ، كما تم تقنينها في العهود والمواثيق الدولية [٥١] . ويعرفه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان " بأنها ضمانات قانونية عالمية ، تخص كل البشر ، وتحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال أو الامتناع عن الأفعال مما يؤثر علي كرامتهم الإنسانية [٥٢] . ويعرفه " محمد الفار " في كتابه (قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعى والشريعة الاسلامية) بأنه علم يتعلق بالشخص لاسيما الإنسان الطبيعى " الفرد " الذى يعيش فى ظل الدولة ، والذى يجب أن يستفيد بالحماية القانونية سواء عند اتهامه بارتكاب جريمة أو عندما يكون عرضه لانتهاك ، وذلك عن طريق تدخل القاضى الوطنى والمنظمات الدولية كما ينبغى أن تكون حقوقه في المساواة متناسقة مع النظام العام [٥٣].

- أنها تعتبر حقوقاً بالمعنى القانونى لمصطلح الحق من حيث كونه رخصة تخول صاحبها مزايا ويقابلها واجب من الآخرين باحترامها ومؤدى ذلك أنها حقوق لا يمكن الافتئات عليها ويقابلها التزام من قبل الدولة باحترامها .
- أن هذه الحقوق مترابطة فيما بينها لا تقبل التجزئة أو المساس بها أو التنازل عنها أو التفاوض بشأنها ولذلك فان أي حل لنزاع في مجال حقوق الإنسان إنما ينبغأن يكون أساسه احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
- موضوع هذه الحقوق وهدفها تحقيق الكرامة الإنسانية و كما أن القواعد التي تنظمها شاركت في صياغتها الإنسانية بأسرها ، فهي تنبع من أساس أيدولوجى مشترك وليس من حضارة بعينها ، كما أن ما تتضمنه هذه القواعد يمثل حد أدنى لا يوجد ما يمنع من الخروج عليه طالما أن فى ذلك تحقيقاً لمصلحة الإنسانية.أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يقوم علي تنظيم هذه الحقوق ووضع تفصيلاتها وبيان إجراءات حمايتها وضماناتها . كما أن قواعده في هذا الصدد تعتبر من النظام العام ولا يجوز الخروج عليها .

عادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأنها "مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً. هذا التعريف يجد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين فى الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء "(٥٤).

أما الرؤية الاجتماعية لحقوق الإنسان : تنظر إليها باعتبارها الواجبات الملقاة علي الدولة من جهة ، وكذلك علي المجتمع الوطنى والدولى من جهة أخري ، بالإضافة إلى الواجبات الملقاة علي الإنسان ذاته تجاه مجتمعه ، ودولته ، وأفراد هذا المجتمع من جهة ثالثة (٥٥) .وهناك من يرى أنها مجموعة الاحتياجات والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر علي قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم نابعة من مجرد وجودهم كبشر (٥٦). وتعرفه منظمة " كير" أحقية كل البشر فى ظروف أساسية تدعم وجودهم للعيش بكرامة ، وفى سلام ، ولإنماء قدراتهم الكامنة كبشر إلى أقصى قدر ممكن (٥٧) .

٧- الدراسات السابقة :

تعد خطوة الدراسات السابقة من الخطوات الأكثر أهمية لأنها تفيد فى تحديد الإجراءات المنهجية، كما يمكن الاستفادة من نتائجها لمقارنتها مع نتائج الدراسة الراهنة.

أ- الدراسات المحلية :

١- دراسةبعنوان "دور منظمات المجتمع المدنى في نشر ثقافة حقوق الإنسان"(٥٨).

هدفت الدراسة إلىتوضيح الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحديات التى تواجهه ،وانطلقت الدراسة نظرياً وميدانياً من خلال تبنى نظرية الدور الاجتماعى لدور منظمات المجتمع المدني فى تفعيل ونشر ثقافة حقوق الانسان.

و استخدمت الدراسة طريقة المسح الاجتماعى؛ وذلك لاتفاق هذه الطريقة مع نوع الدراسات الوصفية ، ويعتبر المسح الاجتماعىأسلوباً لجمع البيانات من جماعة معينة من حيث ظروفهم من حيث ظروفها المعيشية وتكوينها الاجتماعي ويقوم هذا الأسلوب علي الاتصال المباشر بين المجتمعات والأفراد .وقد استخدم الباحث هذا الأسلوب بنوعيه "

المسح الشامل والمسح بالعينة " للحصول علي البيانات كالآتى :

- المسح الشامل لأعضاء مجلس إدارة المنظمة وأعضاء اللجان وأصحاب الخبرات داخل المنظمة.
- المسح عن طريق العينة للمستفيدين من خدمات المنظمة .

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- كشفت التحليلات الميدانية أن هناك العديد من الأنشطة تقوم بها المنظمات الحقوقية والتى بينتها الدراسة الميدانية أنها علي عدة مستويات ، فهى تنقسم إلى أنشطة داخل مصر ، وأنشطة خارج مصر بالتعاون مع منظمات غير حكومية دولية ، وتنقسم تلك الأنشطة سواء فى الداخل أو فى الخارج إلى أنشطة فكرية ، وأخرى ميدانية . تهدف فى معظمها إلى التوعية بحقوق الإنسان ونشر تلك الثقافة بين أفراد الشعب المصرى من خلال مجالات عدة.
- كشفت التحليلات الميدانية أن أبرز الحقوق المدنية و السياسية التي تقوم بها المنظمة ، حيث جاء في مقدمة تلك الحقوق، الحق فى حرية الرأي والتعبير، يلى ذلك الحق فى التجمع السلمى، ثم الحق فى التنظيم وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، ثم حقوق معاملة السجناء والمحتجزين ، ثم الحق فى المشاركة السياسية، يلى ذلك الحق في الحرية والأمان الشخصى ، ثم من ينتقدوا الاختفاء القسرى ، يلى ذلك الحق فى الحياة ، ثم الحق فى التنقل والسفر، والحق فى حرية الفكر والاعتقاد ، الحق فى محاكمة عادلة .
- كشفت التحليلات الميدانية أن أبرز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فجاء الحق فى العمل أول الحقوق، ثم الحق فى السكن، ثم الحق فى العيش الكريم، يلى ذلك الحق في الضمان الاجتماعى، ثم الحق فى الغذاء ، ثم الحق فى الرعاية الصحية ، وأخيرا جاء الحق فى التعليم.

٢- دراسة بعنوان " دور المنظمات الأهلية فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان ، بالتطبيق على المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر " (٥٩)

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الحيوى للمنظمات الأهلية فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان، واستخدمت الدراسة دراسة الحالة ، وذلك بالتطبيق علي المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر(نموذجا) كأحد المنظمات غير الحكومية ، التمكينية التى تركز على موضوع الدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية والثقافية .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل إبرازا لأهم الأنشطة التي يقوم بها المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وذلك من خلال ثلاثة محاور وهى :-

أولهما : تدريب العناصر الوسيطة مثل المحامين و الصحفيين والاعلاميين ووسائل الإعلام الجماهيرى ، ومسئولى الأنشطة بمراكز الشباب ، الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس ، أعضاء المجالس المحلية والشعبية ، الطلبة الجامعيين.

ثانيهما : الاهتمام بتنقية المناهج التعليمية من القيم المجافية لحقوق الإنسان وقيم التسامح والحريات العامة.

ثالثهما : عقد الندوات وورش العمل والموائد المستديرة . حيث تم عقد أربعة ندوات وورش عمل مختلفة في عام ٢٠٠٧، وهي (النظام الإنتخابى الأكثر عدالة وحماية المصريين في الخارج ، الأحكام الإدارية والأوراق الثبوتية التى تخص نوع الديانة ، الرؤية المستقبلية لتعديلات القانون ٨٤لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الأهلية ،

معاً نحو استراتيجية لمناهضة التعذيب .

هذا بجانب ورش العمل والتي قدرت ب (١٠) ورش عن (حقوق الإنسان في الإعلام المصرى ، دور الصحافة في تعزيز حقوق الإنسان ، الدعم الحكومى ، دور الإذاعة في تعزيز حقوق الإنسان ، إدماج حقوق الأطفال المعاقين في الموروث الثقافى والوطنى ، وكذلك دور الدراما التلفيزيونية في تعزيز حقوق الإنسان ، التوعية بخطورة ظاهرة أطفال الشوارع) .

٣- دراسة بعنوان "مؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى تدعيم مفهوم المواطنة"(٦٠).

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المجتمع المدنى وتأصيله نظرياً، و التعرف علي دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تدعيم مفهوم المواطنة . كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن هناك العديد من المشكلات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى . والتى يمكن حصرها فى :

- ضعف البناء المؤسسى للجمعيات مما يكرس الشخصانية وغياب الصف الثانى .
- صعوبة الحصول على التمويل .
- ضعف ممارسة الديمقراطية وعزوف الشباب عن المشاركة في عضوية الجمعيات ومجالس إدارتها .
- الحاجة الي بلورة رؤية استراتيجية أو أجندة قومية للجمعيات والمؤسسات الاهلية.
- تراجع ثقافة التطوع .

ب- الدراسات الاجنبية:

١- دراسة بعنوان "التصديق على معاهدات حقوق الإنسان لمواجهة الأزمات الإقليمية"(٦١)

هدفت الدراسة إلىالتعرف على الهدف من وراء تصديق بعض الحكومات على اتفاقيات حقوق الإنسان وعدم الالتزام بها بعد ذلك .

نتائج الدراسة :

تناولت الدراسة الضغوط التى تقابل الفئات الاجتماعية الضعيفة وتزايد نفوذ منظمات حقوق الإنسان فى التغلب عليها . كما تناولت الآليات التي تسمح برفع شكاوى المواطنين المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان ضد حكوماتهم أمام المحاكم العالمية، كما حاولت التعرف على الهدف من وراء تصديق بعض الحكومات على اتفاقيات حقوق الإنسان وعدم الالتزام بها بعد ذلك ومن تلك الاتفاقيات اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى .

٢- دراسة بعنوان " حقوق الإنسان والإنسانية ، رؤية العالم الثالث" (٦٢).

هدفت الدراسة إلىمعرفة ودراسة رؤية العالم الثالث لحقوق الإنسان .وتدخل الدراسة ضمن الدراسات الوصفية المقارنة .

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

-خلصت الدراسة إلى أن المنهج العلمى لحقوق الإنسان الذى تدعمه دول العالم الثالث يتضمن معالجة مشكلات إنسانية محددة ، فى محاولة للتوصل إلى نتائج ملموسة لتحسين أحوال الفئات المحرومة العريضة ولذلك يجب تطوير النظام الإنسانى الدولى الجديد والذي يستشف من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لمواجهة التحديات الإنسانية ا لمعاصرة . وأن الجهود التي تبذل حاليا داخل الأمم المتحدة مازالت فى مرحلة بدائية وبحاجة إلى تعزيز .

-يظل الدور الذى تلعبه الحكومات حيويا ، كذلك فإن الدور الذى يمكن أن يلعبه الشعب والمنظمات غير الحكومية فى هذا الصدد له أهمية بالغة ، إلا أن الحركات الشعبية والعلاقات بين الشعوب فعاله ولكن ببطء، وهى حركات وعلاقات لابد وأن تلقى التشجيع ليس فقط بهدف ضمان التطبيق الفعال لأجهزة حقوق الإنسان ، وإنما أيضا لجعل العامل الإنسانى حجر الأساس لصنع القرار على المستويين المحلى والدولى .

٣- دراسة بعنوان "الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة والطفل وإدماجهم في حقوق المواطن "[٦٣].

هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق المرأة والطفل من خلال تحليل نظم الأعراف الدولية خلال الحرب العالمية الثانية ، ورصد التوقعات المختلفة للمواطنين تجاه الدولة فى بعض القضايا مثل العنف الاسرى وذلك لأن القضايا التقليدية للعائلة لم تعد موضوعات ذات طبيعة عائلية وخاصة كما في الماضى .

نتائج الدراسة:

- ممارسات حقوق المرأة والتى تعتمد على علاقات القوة غالبا ما تمثل ممارسات تعسفية ضد المرأة .
- تأسيس وتدعيم الحقوق يجدد المطالبة بجعل الدول هذه المسئولة عن حماية المرأة والطفل .

٤- دراسة " بعنوان الدعوة لدراسة وتعليم حقوق الإنسان وحدودها"[٦٤] .

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية تجاه حماية حقوق الإنسان ، والوقوف على المبادئ الأساسية للحصول علي أفضل حماية لحقوق الإنسان . وتوصلت الدراسة إلى ارتباط حقوق الإنسان بكافة أنواع العمليات الاجتماعية والسياسية والتى تتضمن الإعلانات الاجتماعية والثقافية لحقوق الإنسان مؤكدا على الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة العفو الدولية أو منظمات مراقبة حقوق الانسان والتأصبحت تحت رعاية الأمم المتحدة وكذلك كافة النظم المتبعة في الإتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات والتى تسرى فى نفس الخطوة نحو الاهتمام السياسى والقضائى والتي لها تأثير على دفع الإساءة نحو الإنسان فى المقام الأول وتعزيز تلك الحقوق كما تناولت الدراسة العملية الثقافية التى تتم وفقا لمتطلبات حقوق الإنسان متضمنة تفهم المبادئ الأساسية للحصول علي أفضل حماية لحقوق الإنسان من خلال البرامج الدولية .

- **التعليق علي الدراسات السابقة:**

لقد تعددت أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الراهنة وبين الدراسات السابقة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، ويمكن توضيح ذلك فى الآتى:

أولاً: الدراسات المحلية:

- **أوجه الاتفاق:**

- لقد اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة "تيمور عزايم غازى"، ودراسة" محمد ياسر الخواجة" من حيث الهدف حيث اهتموا بدور منظمات المجتمع المدنى في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- اهتمام معظم الدراسات المحلية بمنظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان.
- كما اتفقت مع دراسة "السيد شحاته السيد " فى استخدام المنهج الوصفى.

- **أوجه الاختلاف:**

- لقد اختلفت الدراسة الراهنة مع دراسة "السيد شحاته السيد" من حيث الهدف فلقد ركزت دراسته علي دور مؤسساتالمجتمع المدنى فى تدعيم مفهوم المواطنة، بينما هدفت الدراسة الراهنة فالتعرف على دور منظمات المجتمع المدنى فىنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- لقد اختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات المحلية من حيث التوجه النظرى فلقد اختلفت مع دراسة "تيمور غازى " حيث اعتمدت دراسته علي نظرية الدور الاجتماعى بينما اعتمدت الدراسة الراهنة علي نظرية رأس المال الاجتماعى.
- اختلفت الدراسة الراهنة مع دراسة " محمد ياسر الخواجة" فى استخدام وسيلة جمع البيانات فلقد اعتمدت دراسته على دليل دراسة الحالة، بينما استخدمت الدراسة الراهنة دليل المقابلة المتعمقة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **أوجه الاتفاق والاختلاف:**

لقد اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات الأجنبية من حيث اهتمامها بحقوق الإنسان، ولكنها اختلفت مع هذه الدراسات في التركيز علي منظمات المجتمع المدنى، فغالبية الدراسات الأجنبية ركزت علي تصديق بعض الحكومات علي اتفاقيات حقوق الإنسان، وبعضها الآخر ركز علي رؤية العالم الثالث لحقوق الإنسان، ومنها من اهتم بحقوق فئات معينة كالمرأة والطفل. كما اختلفت الدراسة الراهنة مع دراسة "Zia Rizvi" حيث تنتمى دراسته إلي النوع الوصفى المقارن، بينما الدراسة الراهنة هي دراسة وصفية وليست مقارنة.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

- الإطلاع على الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسات كالمنهج والأدوات وذلك لمعرفة المناهج والأدوات المناسبة التى يمكن استخدامها فى الدراسات الراهنة.
- الاستفادة من النظريات المستخدمة فى هذه الدراسات للتوصل إلى نظرية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الراهنة.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسات السابقة لمقارنتها بنتائج الدراسة الراهنة وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة وبين نتائج الدراسة الراهنة.

ثانياً: محاور الدراسة:

١-المعايير الأساسية لمنظمات المجتمع المدنى :

يمكن الوقوف على بعض المعايير والسمات والصفات الأساسية التى إن توفرت فى منظمة ما يمكن أن يتم إدراجها تحت مسمى منظمات المجتمع المدنى أو تعبر بإمتياز عن روح المجتمع المدنى بصفة عامة لتوفر تلك المعايير الأساسية فى تطبيقها :-

١- تشكيل هذه المنظمات ، يستند عادة إلىالإرادة الحرة لأعضائها، سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المنظمات أو الذين انجذبوا لعضويتها ، وفى العادة يكون الأعضاء المؤسسين أو الفاعلين فى هذه المنظمات ذوى توجهات غيرية و إيثارية ، ثم إن لديهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين ، ومن ثم فهم يتحركون طواعية لإشباعها أو لتدريبهم على إشباعها [٦٥].

٢- التنظيم الجماعي ، وهو ما يعنى أن منظمات المجتمع المدنى ، تميل إلى الإرادة الجماعية ، لتحقيق ذلك فآلية الإنتخاب هى الآلية المعتمدة لتولى مناصب الإدارة المختلفة هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات . وقد تعني الجماعية أيضاً إعطاء اعتبار للبعد الزمانى ، بمعني أن منظمات المجتمع المدنى لا تميل إلى استمرار سيطرة الشخص أو المجموعة الواحدة على إدارة المنظمة وهو ما يعني تداول السلطة كذلك .

٣- منظمات المجتمع المدني هى منظمات مرنة وديمقراطية فى إدارتها وتحاول خدمة المواطنين بدون تحقيق ربح لها [٦٦] . فهى إحدي مركبات المجتمع الديمقراطي أو ما يطلق عليه new liberal agenda، تلك الأجندة التي تري ضرورة تقليص دور الدولة، وتقوية دور المجتمع المدنى[٦٧] .

٤- إن منظمات المجتمع المدنىعادة ما يكون لها الشكل الرسمي المقنن إلى حد ما ، بمعني أن لها كياناً له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد ، ويدخل في إطارها هذا الشكل المقنن امتلاك المنظمة لقانون أساسى ، تنظيم إدارى ، قدر من المرونة ، وأساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع فى نطاق اهتمامها .

٥- منظمات المجتمع المدنى هى منظمات لا تستهدف الربح ، وإذا كانت بعض المنظمات غير الحكومية تحقق قدراً من الأرباح ، فإن هذه الأرباح ينبغي أن تكون في الحدود الدنيا بالنسبة لمستوي التكلفة كما أنها لا ينبغي أن تذهب لصالح أعضاء المنظمة ، ولكن يعاد تدويرها لتحقيق أهداف المنظمة أو لصالح التوسع فى تحقيق هذه الأهداف .

٦- الإستقلال Independence : يقصد به ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات والأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية السيطرة[٦٨]. ويمكن تحديد درجة استقلال المجتمع المدنى من خلال [٦٩] :

أ- الإستقلال المالي : ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر التمويل لهذه المؤسسات ، هل تتلقي جزءاً من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية أم تعتمد بصورة كاملة علي التمويل الذاتى من مساهمات الأعضاء .

ب-الإستقلال الإدارى والتنظيمى : حيث تمتلك أغلب المنظمات المجتمع المدنى لوائح ونظم خاصة لإدارة شئونها وأهم ما يميز هذه المنظمات بأنها لا تدار من قبل كيانات خارجية

ويري الباحث أن الاستقلالية النسبية لمنظمات المجتمع المدنى عن السلطة المركزية. بأنها تساهم في صياغة القرارات ، بل وتراقبها ، وتشكل فى لحظة معينة قوة من قوى

الضغط الاجتماعى لإجبار السلطة علي التسليم بمطالب معينة .

٧- المبادرة Initiation : فمنظمات المجتمع المدنى تنشأ بصفة عامة عن طريق المبادرات الفردية ، والتى تلعب فيها الدولة دورا مركزيا ، فالمجتمع المدنى يخلص المواطنين من التبعية الكاملة للدولة التى هى ليست نقيضا للمجتمع ولا المجتمع المدنى بديلا عنها ، فالتعاون هو جوهر العلاقة الصحيحة بينهما (٧٠)

٨- أن تتوافر لمنظمات المجتمع المدنىإمكانية الدوام والاتساع والفاعلية ، ونقصد بالدوام أن تعمل المنظمة على تطوير مصادرها المادية والبشرية فهي وإن بدأت محدودة فى إمكانياتها إلا أنها ينبغى أن تؤمن مصادر تمويل دائمة لأنشطتها . ونقصد بالإتساع أن يكون فى قدرة منظمات المجتمع المدنى أن توسع من نشاطها لتضم مجالات جديدة أو فئات جديدة من البشر. بينما تشير الفاعلية إلى تمكن المؤسسة من مكانتها وفاعلية أدائها لأدوارها ، وذلك من خلال شبكة الإتصالات التى تربط منظمات المجتمع المدنى بمنظمات أخرى علي المستوي القومى أو الإقليمى أو العالمى .

٩- توافر قدر من المشاركة التطوعية سواء فى إدارة المنظمة أو فى أنشطتها . ولا يعنى ذلك وجوب أن يكون كل أو معظم دخل المنظمة من المساهمات التطوعية ، وعلى ذلك فإن وجود بعض الجهود التطوعية ، حتي ولو اقتصرت على مجلس إدارة المنظمة يكفى لاعتبار تلك المنظمة تطوعية (٧١) .

١٠- يجب ألا تكون المنظمة ذات طبيعة حزبية أى لا ترتبط أساسا بحزب معين ولا تقوم بأعمال حزبية محددة مثل مساعدة مرشح سياسى لمنصب سياسى . ولا يعنى ذلك أن يكون من بين أنشطة المنظمة التعليم والتوعية السياسية بقضايا المجتمع ، أو العمل من أجل تغيير المجتمع إلى الأفضل فالتمييز هنا بين الأنشطة السياسية بشكل عام ، وبين النشاط الحزبى المحدد .

٢-أنماط منظمات المجتمع المدنى :

١- المنظمات غير الحكومية التي ينظمها المانحون Donor _ organization وهي منظمات ينشئها المانحون الذين يرغبون فى تحقيق احتياجاتهم من خلال هذه المنظمات، ومع قيام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بشكل متزايد بتمرير مواردهم من خلال المنظمات غير الحكومية فإن العديد من هذه المنظمات يعمل كمتعهدين ثانويين لتنفيذ مشروعات المانحين (٧٢).

٢- المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومات organized NGOS Government وهي منظمات تمول من الحكومات (تمويلا كاملا في الغالب) ، وهذه المنظمات كانت هي الشكل الشائع للمنظمات غير الحكومية في الدول الشيوعية ، والآن في الدول النامية الديكتاتورية ، فى حين أن القليل منها يوجد فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، وتنتقد هذه غالبا باعتبارها بمثابة دمى فى يد حكوماتها،بوصفها منظمات صورية خاضعة لسيطرة حكوماتها .

٣- المنظمات شبه غير حكومية Quasi _ N.G.O.s مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومثل هذه المنظمات تتلقى معظم تمويلها من موارد عامة

وهناك معيار آخر لتصنيف المنظمات غير الحكومية وهو المدى الجغرافى الذى تعمل فيه تلك المنظمات والذى قسمة " كوزيز " : COUSINS Ygnإلى : -

١- منظمات قائمة على أساس المجتمع : Community _ based organization وتنشأ نتيجة مبادرات الأفراد وتتضمن النوادى الرياضية ، منظمات المرأة ، المنظمات الدينية أو التعليمية ...إلخ قد يدعم من خلال منظمات دولية أو قومية ، والبعض الأخر مستقل تماماً من أى مساعدات خارجية .

٢- منظمات غير حكومية على مستوى المدينة : City wide organization مثل غرف التجارة والصناعة ، ائتلاف العمال ، الجماعات ...إلخ تنشط فى أعمال كثيرة أهمها مساعدات خارجية .

٣- منظمات غيرحكومية قومية : National N.G.O.s مثل المنظمات المهنية ، وبعضها له فروع على مستوى المدن وتقدم المساعدات للمنظمات غير الحكومية المحلية (٧٣) .

٤- منظمات غير حكومية دولية : International N.G.O.s وتتراوح بين وكالات عالمية مثل منظمات إنقاذ الأطفال إلى مجموعات . تدفعها دوافع دينية ، ويختلف نشاطها بين تمويل منظمات غير حكومية أو تنفيذ المشروعات بنفسها (٧٤).

ويكشف أحد الباحثين (٧٥) أن هناك ثلاثة أجيال من منظمات المجتمع المدنى ، تعمل بشكل متواز ، وبأوزان مختلفة كما يلى :-

٣- الجيل الأول : منظمات العمل الخيري ، والتى تعتمد علي علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي،وتنطلق بالأساس من الوازع الدينى هـإذن آلية للتكافل الاجتماعي وليست آلية للإصلاح أو التغيير الاجتماعى.

٤- الجيل الثاني : جيل العمل الرعائى والخدمى ، وهى منظمات تقدم خدمات – أغلبها خدمات صحية وتعليمية وهى تسد ثغرات الأداء فى السياسات العامة ، وأصبحت لها أهمية كبيرة بعد الخلل الذي حدث فى إطار سياسة التحول الاقتصادى والخصخصة .

٥- الجيل الثالث : جيل منظمات التنمية ، ونعرفها بأنها تهدف إلى تحقيق التمكين للمواطن ، خاصة التمكين الاقتصادى .

٦- المنظمات الحقوقية والدفاعية : رغم أنها تمثل الجيل الرابع فى المنظمات الأهلية ، وهأحدث الأجيال للمؤسسات المدنية ، برزت فى الأونة فى مصر . وسيتم تناولها بشئ من التفصيل .

٣-أنماط المنظمات الحقوقية فى مصر :-

تتنوع منظمات حقوق الإنسان بحسب تنوع مجالات الاهتمام أو التخصص : إن إلقاء نظرة على خارطة الجمعيات أو المنظمات الوطنية (القطرية) أو الإقليمية أو الدولية غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان يمكن من إدراك مدى التنوع الذى أصبح يطبع هذه الهياكل .

١- منظمات حقوقية " خيرية charitable N.G.Os : - وتضم المنظمات التى تسعى لمواجهة الحاجات الخاصة للفقراء مثل توزيع الأغذية ، الملابس ، الأدوية ،...إلخ ومثل هذه المنظمات تقوم أيضاً بأنشطة إنمائية خلال الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية .

٢- منظمات حقوقية إنمائية Development N.G.Os :- (٧٦) وتركز بصفة أساسية على الجماعات الفقيرة ، وتمثل التنمية الاقتصادية هدف أساسى لها .

٣- منظمات حقوقية لتحقيق الرفاهية Welfare N.G.Os: - حيث تقوم بتقديم الخدمات المختلفة للمحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية .

٤- منظمات حقوقية استشارية Consulting N.G.Os : - وتقدم خدمات استشارية ، ودراسات بحثية سواء لمشروعات خاصة أو عامة .

٥- منظمات حقوقية دفاعية Advocacy N.G.Os :[٧٧] وتركز على قضايا متخصصة للدفاع عنها مثل البيئة ، وحقوق الإنسان بصفة أساسية . وهذه المنظمات الدفاعية تطورت فى العقد الأخير من القرن الحالى ، واتسم نشاطها بالتنوع والذى يتمثل في الأتى:

- إجراء البحوث والدراسات والتقارير التى تهدف إلى تنمية وعى المواطنين وخاصة فى مجال معرفة حقوقهم القانونية .
- إعداد دراسات قانونية تتعلق بمدي اتساق القوانين الوطنية مع الدستور ومدي تناسقهم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وتقديم نصوص تشريعية بديلة للتشريعات التى تكون منافية لذلك.
- التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى شرائح أوسع من المواطنين .
- المساعدة القانونية لضحايا حقوق الإنسان لمن انتهكت حقوقهم طبقاً لما ورد فى الإعلانات والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان دون اهتمام بفئة معينة أو حق معين عن غيره .

وهناك من يقسم المنظمات الحقوقية في مصر تبعاً للدور الذي تقوم به تلك المنظمة ويري الباحث أنه يدعم من التقسيم السابق ولا يتنافر معه كما يلى : -

- منظمات متخصصة بنوعيها :-[٧٨]
  - الفكرى / البحثى: سواء كانت أكاديمية (مثل مركز دراسات حقوق الإنسان بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، أو أهلية مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) .
  - السياسي / الحركي : مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، مركز سواسية لمناهضة التمييز .
- لجان نوعية داخل منظمات قائمة : سواء كانت حزبية ، ومهنية (كنقابة المحامين) ، وتطوعية (كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية) .
- نشطاء حقوق الإنسانHuman Rights Activts :- ومنهم أفراد ومجموعات غير رسمية .
- فروع لمنظمات دولية بمصر : - سواء كانت متخصصة فى حقوق الإنسان مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، أو معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعناها الواسع مثل التحالف الدولى للحق والمعروف باسم هابيتات Habitati International ، أو كانت معاهدات أو اتحادات ثقافية وحقوقية مثل (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، ومعهد الشئون الثقافية ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الذي يصدر مجلة رؤية لحقوق الإنسان . ويرى الباحث أنه بإلقاء نظرة تحليلية علي خارطة الجمعيات أو المنظمات الوطنية (القطرية)أو الإقليمية أو الدولية غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان يمكن إدراك مدي التنوع الذي أصبح

يطبع هذه الهياكل . حيث يمكن الزعم الآن أنه لم يبق هناك حق من الحقوق المعترف بها دولياً دون أن توجد منظمة تختص بالدفاع عنه . فهناك منظمات أو جمعيات تدافع عن حرية الرأي والتعبير وأخري لمناهضة التمييز ضد المرأة ، وجمعيات ومراصد تدافع عن حقوق السجناء ، وأخرى عن البيئة ، وحماية حقوق الطفل.. إلخ . بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بصفة شمولية .

٤- دور منظمات المجتمع المدنى في نشر ثقافة حقوق الإنسان:

منظمات حقوق الإنسان تلك المنظمات التى تتمثل مرجعيتها فى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، كما تتبنى النظر لحركة حقوق الإنسان باعتبارها كائناً اجتماعياً يسعي للعمل علي خلق مناخ مواتٍ لإحترام حقوق الإنسان [٧٩] ونشر ثقافته . يمكن أن تتراوح هذه المنظمات بين منظمات عالمية ذات هيكلية موسعة ومجموعات مترابطة على نحو فضفاض ومؤلفة من ناشطين محليين. ولها أدوار متعددة ومتخصصة . فالعديد من المنظمات غير الحكومية المعروفة جيداً تركز اهتمامها على المسائل البيئية ، بينما تركز منظمات أخرى ، مثل منظمة **أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية** ، على مسائل أخرى تهم المجتمع العالمي ، مثل تزويد المساعدات الطبية أو الدفاع عن حقوق الإنسان لمن هم بحاجة إلى ذلك [٨٠]. أو جمعيات أهلية محلية تسعي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان .

ومن هنا تكمن أهمية متعاظمة ودور كبير للمنظمات الأهلية بصفة عامة ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة في كافة المستويات والأنماط الحقوقية وتجاه مختلف فئات المجتمع كالنساء والأطفال والريفيين والمعاقين وضحايا الاعتقال والتعذيب والتمييز العنصرى والتى تحكم دورها فى تنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته بما يساعد على استمرار مسيرة الدولة ، والدولة بالطبع فى حاجة ماسة إلى جهود تلك المنظمات بل عليها أن تدعوها إلى مزيد من العمل حتى يعود ذلك بالخير والصالح العام ، وقد تزايد عدد تلك المنظمات على الصعيدين الدولى والمحلى ، فقد ازدادت لتصل إلى عدة آلاف على المستوى الدولى وأيضاً على المستوى المحلى[٨١]يوجد فى مصر ما يزيد عن ٤٠ ألف تنظيم غير حكومى والتى تندرج تحت مظلة المجتمع المدني ينظمها قوانين مختلفة وتتبع وزارات حكومية متعددة و يأتى فى مكان الصدارة من حيث الحجم الجمعيات الأهلية التى تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي ، وتمثل أكثر من ٦٠ % من إجمالى المؤسسات المدنية . وبنهاية عام ٢٠٠٤م وصل إجمالى الجمعيات إلى حوالى ١٨ ألف جمعية موزعة على أنحاء الجمهورية ، وفى مايو ٢٠٠٦م وصل عددها إلى ٢١٣٤٥ منها ٥٩١٦ جمعية للتنمية و١٤٧٥ جمعية رعائيه و٦٧٩ جمعية مركزية [٨٢] ، وطبقاً لأخر إحصاء لوزارة الشئون الاجتماعية تخطى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر حوالي ٤٣ ألف جمعية، والتى أولاها الدستور المصرى الجديد عناية فى مادته (٥١) [٨٣] . ولذلك دلالة كبيرة لأهمية منظمات المجتمع المدنى فى دفع عجلة التنمية والتكامل المجتمعى . وهناك عوامل متعددة ساعدت على صعود حركة حقوق الإنسان فى مصر فى فترة العقدين السابقين عدد من العوامل التي يقع بعضها في المجال الداخلى ، وأخرى فى المجال الخارجي . **ففي المجال الداخلى،** وهى تتعلق بالبيئة الداخلية فى مصر تزايد الإدراك العام لقيمة الديمقراطية ودورها فى التطور السياسى للمجتمع ، مناخ الحرية السياسية و عجز الأحزاب السياسية عن استيعاب الكثير من المتغيرات التي استجدت فى العقود الأخيرة ، وجود عدد من التجاوزات فى مجالات مختلفة تتنافي والحفاظ على حقوق الإنسان ، وهى التجاوزات التى تحددها معظم منظمات حقوق الإنسان فى عوامل منها المعوقات التشريعية والقانونية كتأثيرات العمل بقانون الطوارئ ، التضييق فى الأنشطة والتحرك من قبل القوانين المتعاقبة من القانون المصري رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

والمعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالمنظمات الأهلية والذى عدل على شكله الأخير الآن وهو القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ م . أما عن **العوامل الخارجية:** وهى عوامل تتصل بصورة أساسية بالبيئة الخارجية الدولية ويعد من أهمها تصاعد حركة حقوق الإنسان فى العالم واهتمامها بوضع حقوق الإنسان فى مصر وذلك ضمن دائرة اهتماماتها العالمية .

وبالتالى فإن تلك المنظمات لها دور فعّال فى نشر ثقافة حقوق الإنسان بكافة أنماطها الفردية والجماعية، وتعاظم هذا الدور فى الآونة الأخيرة نتيجة لمعطيات التغير الحادثة فى المجتمع المحلى والعالمى سياسية واقتصادية واجتماعية ، علاوة على اتجاه الأهالى نحو الاهتمام بالمنظمات الأهلية والاعتماد بشكل مباشر عليها فى ظل القرارات الحكومية فى مواجهة مشكلات المجتمع. وصعود جيل جديد إلى صدارة منظمات حقوق الإنسان ، هذا الجيل يتسم بقدر أكبر من المهنية والإستعداد للفصل بين خلفيته السياسية والتزامه تجاه قضايا حقوق الإنسان ، وأكثر استيعاباً لفنون العمل الجماهيرى ، بفضل التدريب الذى أتيح له خلال الحركة الطلابية والنقابية والأحزاب فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين [٨٤] .

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية :

١-الخصائص العامة لعينة الدراسة:

- **الخصائص النوعية :**تظهر البيانات الإحصائية للدراسة الميدانية أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعاً للنوع جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة من الذكور بلغت ٧٥,٨% من إجمالى العينة ، فى حين بلغت نسبة الإناث نسبة ٣٤,٢% من إجمالي العينة ، بل أن نسبة من يرأسون المنظمات بلغت من الذكور ١٠٠% وذلك لطبيعة العمل الذى يحتاج إلى حركة دائمة واتصالات واسعة الانتشار والاحتكاك والمشكلات التى تواجهها تلك المنظمات.
- **الخصائص العمرية :** أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعاً للسن جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة ، أن الفئة العمرية الناضجة التى تتجه إلى النضج من الشباب من (٢٥- ٦٠) بلغت ما يقرب من ٧١% من إجمالى العينة ، وهذا يدل على بدء بروز منظمات حقوق الإنسان ، وأن توجه المجتمع المدنى الآن يتجه إلى المنظمات الحقوقية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو نمو الوعى المجتمعى لدى النشطاء الحقوقيين من الشباب وبصفة خاصة بعد ثورة يناير ، وجاءت بالتفصيل كالآتى الفئة من (٤٥ – ٦٠) أعلى الفئات بنسبة ٣٥,٣% ، يلى ذلك الفئة من (٢٥ – ٣٥) بنسبة ٢٩,٦% ، ثم الفئة من (٣٥-٤٥) بنسبة ٢١,٤% ، ثم بنسبة ١٠,٥% جاءت الفئة من (٢٠-٢٥) ، وآتت الفئة (٦٠ فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة ٦,١% ، وذلك لوجود جيل كبير من الشباب الناشطين .وأغلبهم يعمل كاستشارى فى تلك المنظمات وأن مجالس الإدارات وكذلك المجالس التنفيذية تتم بالإنتخاب داخل المنظمات .
- **الخصائص التعليمية :**أن توزيع المستفيدين تبعاً للحالة التعليمية للقائمين على إدارة المنظمة جاء كالتالى أن نسبة القائمين علي إدارة المنظمة من هم أصحاب التعليم الجامعى في الترتيب الأول بنسبة ٧٨,٨% من إجمالي العينة ، وهذا نتيجة لارتفاع الوعي والمشاركة الاجتماعية لدى فئة الشباب الجامعى من ناحية وزيادة إقبال المحامين والصحفيين علي ذلك النشاط الحقوقى،ثم فئة المؤهل فوق الجامعى بنسبة

١٦,٥% ، ثم فئة المؤهل المتوسط وفوق المتوسط بنسبة ٤,٧% والتى غالبا يعملون فى أعمال مساعدة لإدارة المنظمة والذين أصبح لديهم خبرة بذلك العمل .

- **الخصائص المهنية** :أن توزيع القائمين علي إدارة المنظمة تبعا للمهنة جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة من أصحاب مهنة المحاماة مثلت أعلى المهن فى إدارة منظمات حقوق الإنسان بنسبة ٥٩,٩% ، وذلك للعلاقة الوثيقة بين المهنة والنشاط الحقوقى فأغلب أعمال المنظمات الحقوقية كما سيتبين تحتاج إلى مهنة المحاماة ، حيث أن جزء كبير من تقديم الخدمة الحقوقية ينتمى إلى المساندة القانونية ، والتوعية الحقوقية من ناحية ، ومن ناحية ثانية كان من ضمن العقبات أمام المنظمات قبل ثورة يناير صعوبة إنشاء منظمات حقوقية ، فكان من أحد الحلول إنشاء شركات أو مؤسسات مدنية خاصة بالأنشطة القانونية مثل مركز هشام مبارك للقانون، ثم تلى ذلك مهنة (صحفي) والتى تعتبر الميدان الواسع لرصد حقوق الإنسان بنسبة ٢١% ، يلى ذلك بنسب متواضعة فئة أساتذة الجامعات بنسبة ٧,٣% ، ثم بنسبة ٥,٤% مهنة المحاسب ، يلى ذلك موظف حكومى بنسبة ٣,٢% ، وأخيرا بنفس النسبة من يعمل كاتب / أديب ، ولا يعمل بنسبة ١,٦% . يقتصر عمله على العمل داخل المنظمة أما غالبية العاملين فى المنظمة يعملون بعض الوقت.
- **الخصائص الاجتماعية** :كشفت المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعا للحالة الاجتماعية جاءت النسبة الغالبة للمتزوجين بنسبة ٧٦,٣% ، يلى ذلك نسبة الأعزب ، وغالبيتهم من الشباب الذين لديهم رغبة فى تقديم خدمة لمجتمعهم ، وخاصة بعد نجاح ثورة يناير ، وفتح باب الطموح للقضاء على الفساد فى المجتمع المصرى ، ثم وبنسبة أقل ٣,٢% من لديهم ظروف اجتماعية سواء بالطلاق ، أو أرمل . وهذا يدل على أن أغلبية العاملين بالمنظمات الحقوقية فى وضع استقرار اجتماعى .
- **الخصائص الاقتصادية** :تظهر البيانات الإحصائية للدراسة الميدانية أن الغالبية العظمي من أفراد العينة تتراوح دخولهم فى الفئة أن إجمالى نسبة من يعملون مقابل أجر داخل المنظمات الحقوقية ٧٩,٣% من إجمالى من يقومون على إدارة المنظمة ، والتى تقسم إلي قسمين القسم الأعلى من يعملون مقابل نصف أجر ، أو ما يسمى بنصف التطوعى بنسبة ٦٥% ، وهم غالبا ما يسمى بالجهة التنفيذية داخل المنظمة ، والتى تدير العمل بشكل شبه كامل ، كالوحدات القانونية والبحثية ، منهم من يعمل بعض الوقت ، ومنهم من يعمل بأجر رمزى ، حيث أفاد العاملين فى مركز هشام مبارك ، أن أجر الباحث أو السكرتيره يتعدى أجر المدير التنفيذى ، ثم من يعملون بأجر كامل بنسبة ١٤,٣% ، ثم من يعملون بشكل تطوعى والذين بلغت نسبتهم ٢٠,٧%. وهذا يوضح الفرق بين المنظمات الحقوقية والتى يكون غالبية القائمين على إدارتها يتلقون أجور مقابل أعمالهم حيث يطلق عليهم (حقوقيون محترفون) سواء كان شكل أجر بشكل كامل ، أو نصف أجر والتى يختلف ذلك عن شكل الجمعيات التنموية والتى غالبا ما يكون القائمين عليها متطوعين .
- **الدخل الشهرى مقابل العمل داخل المنظمة** : أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعا للدخل جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة الذين يصل دخلهم من ١٠٠٠ -٣٠٠٠ جنيها نسبة ٤٦% من إجمالى العينة ، يلى ذلك من يحصلون علي دخل أقل من ١٠٠٠ بنسبة ٣٨% وغالبا ما ينتمى هؤلاء إلى فئة شباب النشطاء والمحامين المبتدئين ، ثم يلى ذلك فئة الدخل من ٣٠٠٠ -٥٠٠٠ بنسبة ١٢,٧% ،

وأخيرا أصحاب الدخول المرتفعة بنسبة ٣,٣% . فكثير من تلك المنظمات تؤدى الخدمة القانونية بشكل متدرج فهناك مساندة قانونية مجانية ، تقديم مشورة أو استشارة قانونية ، الترافع فى قضايا بصورة مجانية والتى يقيمها المركز حسب ظروف المتقدمين لطلب الخدمة وتكون فى غالبيتها قضايا عامة كعمال فى مصنع أو شركة ..إلخ ، وهناك خدمة قانونية بنصف أجر، كالحصول على أجور متأخرة للعمال ...الخ ، وهناك خدمة أو مساندة قانونية مقابل أجر كامل .

- **الوظائف والخبرات للقائمين على إدارة المنظمة :** يتضح أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعا للموقع الوظيفى داخل المنظمة جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة من العاملين بوحدات المنظمات جاءت فى الترتيب الأول بنسبة ٣٠% ، وهم الجيش الفعلى والتنفيذى لمنظمات حقوق الإنسان والتى يعملون بأقسام مختلفة مثل وحدات البحوث فى المنظمات النظرية والميدانية ، وحدات المساندة والدعم القانونى ، وحدات رصد الانتهاكات ، وحدات الخاصة بطلاب الجامعة فى بعض المراكز كسواسية، وحدات العلاقات الدولية ، بينما كان لأعضاء شبكات الدعم القانوني المتطوعين للمنظمات والمنتشرين على مستوى الجمهورية الترتيب الثانى بنسبة ١٩% من جملة العاملين بالمنظمات ، وهم العامل المساعد الثانى والنبض الناقل لانتهاكات حقوق الإنسان على مستوى الجمهورية ويمثلون الحل لعدم وجود فروع لتلك المنظمات . ثم أعضاء مجالس الإدارات بنسبة ١٤.٣% ، يلى ذلك بنسبة ١١,١% من يعملون كمديرى فروع للمنظمات على مستوى الجمهورية ، ثم بنفس النسبة جاء من يعملون رئيس مجلس إدارة ، ومدير تنفيذي بنسبة ٧,٩ % ، بينما من يعملون فى الشئون المالية لتلك المنظمات بلغت نسبتها ٤,٨% ، حيث يوجد محاسبين ماليين فى بعضها ولم يتواجد فى الكثير منها .ثم جاء من يعمل بصفة استشارية بنسبة ٣,٢% ، فى حين جاء المتحدث الإعلامى بنسبة ١,٥% .
- **سنوات العضوية داخل المنظمة** :- يتضح أن توزيع القائمين علي إدارة المنظمة تبعا لعدد سنوات العضوية داخل المنظمة جاء كالتالى أن نسبة القائمين على إدارة المنظمة من لديهم خبرة تصل من ٥ -١٠ سنوات جاءت فى الترتيب الأول بنسبة ٤٣,٣% ، تلى ذلك من لديهم خبرة تبدأ من ٣- ٥ سنوات بنسبة ٢٣,٣% ، ثم بنسبة ١٨,٤% من لديهم خبرات فوق ال١٠ سنوات . ويلاحظ إرتفاع عدد سنوات العضوية لدى المنظمات وقد يرجع ذلك إلى انتقاء الباحث للمنظمات صاحبة الخبرات وذائعة الصيت فى مجال حقوق الإنسان من ناحية ، ارتباط نشأة تلك المنظمات بتيارات وتوجهات بعينها لها الهيمنة على تلك المنظمات من خلال أشخاص أو مجموعة عمل بعينها [٨٥] . ثم بنسبة ١٠,١% من لهم سنتين ، ثم من مر علي عضويتهم سنة واحدة بنسبة ٨,٩% .
- **التدريب للقائمين علي إدارة المنظمات** : يتضح أن توزيع القائمين على إدارة المنظمة تبعا لعدد الدورات التى تلقاها المسئولين جاء كالتالى أن نسبة ٣٦% من تلقوا فوق ال ١٠ دورات لتنمية قدراتهم علي التفاعل مع قضايا حقوق الإنسان ، وتحقيق أهداف المنظمات الحقوقية ، ثم بنسبة ٣٢,٧% من حصلوا من ٥ -١٠ دورات ، ثم من حصلوا علي أقل من ٥ دورات بنسبة ١٤,٤%. ثم من تحولوا إلى العمل كمدربين حقوقيين بنسبة ١٠,١% ، ثم من لم يحصلوا على دورات بنسبة ٥,٨% . والدورات التدريبية تتم بشكل مستمر للعاملين بالمنظمات ومن يتعاون معهم ومن خلال وجود

تعاون في شكل ما يسمى بالتشبيكNetworkingبين العديد من المنظمات الحقوقية ، والتى تنتشر فى المواسم الحقوقية وبصفة خاصة قبل وأثناء وبعد إجراء الإنتخابات والاستفتاءات العامة .

- **نوعية الدورات للقائمين علي إدارة المنظمات** : وقد تمثلت جهود منظمات حقوق الإنسان هنا كما كشفت عنها المقابلات المفتوحة مع المسئولين ، عن نوعية الدورات التى تلقاها المسئولين فى مجال حقوق الإنسان تمثلت أغلبها دورات فى كيفية التعامل لوقف المحاكمات العسكرية ، مراقبة الانتخابات والاستفتاءات ، الرصد والتوثيق لانتهاك الحقوق ، استقلال القضاء والمحاماة ، التوعية الحقوقية ، دعم حقوق العمال والنساء العاملات ، ضحايا التعذيب ، القانوني الناجح ، تصويت المصريين بالخارج ، شارك وعبر عن نفسك ، تدريب حول أليات حقوق الإنسان الدولية . وذلك لدعم الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان .
- **أوضاع المنظمات من الناحية التكنولوجية** : يتضح من خلال المقابلة المفتوحة مع القائمين على إدارة المنظمات فى أنه يشترك كل من المجتمع المدنى ومجتمع المعرفة فى أنهما أصبحتا مفردة مهمة من مفردات السياسة العالمية الجديدة ، وأن كل منهما يهدف إلى تحقيق التنمية في المجتمع بكل مجالاته ، والمجتمع المدنى يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الإستفادة من الإمكانيات والقدرات التى وفرها مجتمع المعرفة ، وبالتالى فإن هدف التنمية الذي تنشده منظمات المجتمع المدنى من خلال بناء مجتمع المعلومات واستخدام التكنولوجيا ، ومن خلال جمله من الفعاليات والأنشطة التي تسرع عملية التنمية ، ولكن هناك معوقات تقف أمام الترابط والتكامل فى العلاقة منها ضعف البنية المعلوماتية لمنظمات المجتمع المدنى وعدم امتلاكها لرؤية موحدة وواضحة لمجتمع المعرفة ، لتحقيق بنية اتصالات قوية وآمنة قادرة على دعم بناء مجتمع المعلومات ، ودعم المعلوماتية داخل منظمات المجتمع المدنى وجعله أكثر فاعلية وديناميكية يتحقق من خلال تحديث وتطوير وتوسيع شبكة الاتصالات الرقمية ، وأن يتمكن المجتمع المدنى من توظيفها والاستفادة منها ، ومن هنا تأتى أهمية ربط المنظمات المدنية من خلال شبكة معلوماتية وربط منظمات المجتمع بالأجهزة المعلوماتية ، وربط منظمات المجتمع المدنى مع بعضها من خلال شبكة الأنترنت ، ورفع كفاءة العاملين في المنظمات المهنية والمعلوماتية والتقنية من خلال الدورات . والوسائل التكنولوجيةالتى تستخدمها المنظمات لتسهيل عملها وتقديم الخدمة للمستفيد . وقد تمثلت جهود منظمات حقوق الإنسان هنا كما كشفت عنها المقابلات المفتوحة مع المسئولين أن هناك أدوات تكنولوجية تستخدمها المنظمات لتسهيل عملها وتقديم الخدمة للمستفيد ، والتي تمثلت فى أدوات شبكة الانترنت Online وتطبيقاتها ، مثل الفيس بوك ، وتويتر، اليوتيوب ، والمدونات ، ومواقع الدردشة ، والبريد الالكتروني والتليفون الأرضى للمنظمة للتواصل مع المنظمات من خلال " باب اتصل بنا " والذى توفر بنسبة ١٠٠% للمنظمات عبر الموقع الإلكتروني لكل منظمة وصفحاتها على الفيس بوك ، توفر أرقام موبايلات لبعض المسئولين والذى بالفعل تفاعل الباحث كثيرا من خلال تلك الوسيلة التى اعتبرها المسئولين من أسهل الوسائل ، فاكس ، توفير كاميرا تصوير لدى الباحثين والتى توفرت لدى ٦٧%من المنظمات (موضع الدراسة) بينما المنظمات الباقية كان يستعين باحثيها بكاميرا الموبايلات لتصوير الانتهاكات ورصدها كالاحتجاجات العمالية ، داتا شو لعرض الانتهاكات

ودراستها وتوثيقها إلكترونياً ، واستخدامها فى الندوات وورش العمل والدورات التدريبية .

- **أوضاع المنظمات من الناحية القانونية** :الإطار القانوني لمنظمات حقوق الإنسان فى مصر :- عانت أغلب منظمات حقوق الإنسان فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ، من المحاولات المستمرة من قبل مؤسسات الدولة للتدخل فى شئونها ، والحد من أنشطتها ، والمحاولات المستمرة للسيطرة عليها ، وإجبارها على العمل تحت مظلتها ووفق شروط وزارة التضامن الاجتماعى ، الأمر الذي يعرقل قدرتها على تنفيذ برامجها ومشروعاتها التى تأسست من أجل تنفيذها. وتبين من الدراسة الميدانية ، وجود تنوع في الأطر القانونية لمنظمات حقوق الإنسان . وكما يتضح أن هناك منظمات حقوقية تعمل فى شكل جمعيات أهلية بنسبة٦٦,٧% ، مثل المنظمة المصرية ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية . أما الإطار القانونى الأخر فهو فى شكل شركات مدنية للاستشارات القانونية والمحاماة بنسبة ٣٣,٣% مثل مركز هشام مبارك للقانون ، وتعمل دون توفيق أوضاعها . ويتضح من العرض السابق نفور المنظمات الحقوقية من العمل تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعى ويدفعها للعمل بعيداً عن مظلتها حتي لا تتعرض لتدخلاتها في شئونها وبرامجها ، مما يتطلب السعى لتحسين القوانين والتشريعات وتطبيق معايير حقوق الإنسان فى الممارسات والقوانين والتشريعات ؛ مما يدل على أن منظمات حقوق الإنسان مازالت خاضعة لبنية قانونية غير موائمة لأنشطتها طبقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، ولن نكون موضوعيين إذا حملنا تلك المنظمات وحدها تبعات هذا الموقف ، لأنها كانت مجرد فاعل بين فاعلين آخرين سواء من الأحزاب والقوى السياسية ، أو النخب الثقافية .
- النظام المالي و تمويل نشاطات منظمات حقوق الإنسان و مدى كفايته يتبين من تحليل دليل المقابلة أن النظام المالى للمنظمات الحقوقية مازال محدوداً بأشكال معينة تختلف من منظمة لأخرى والتى سيتم توضحيها ، كل منظمة على حده لإبراز النظام المالى لكل منظمة ومدى كفايته للأهداف التى أنشئت من أجلها المنظمة لمباشرة أنشطتها الحقوقية فتبين أن المنظمة المصرية تتلقى تمويلاً خارجياً مصرح به ، ومراقب من خلال وزارة التضامن الاجتماعى، وتتلقاه في شكل منح للبرامج التدريبية، مثل البرنامج التدريبى الذي نظمته المنظمة بالتعاون مع منظمة " فريد ريش ناومان " الألمانية ، تحت عنوان " المدونون وحقوق الإنسان " وبدعم من الاتحاد الأوروبى . المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية :- هناك تعاون بين المركز ومؤسسة " المجتمع المفتوح " بسويسرا فى تدعيم النشر الإعلامى للحقوق بشكل مشترك لنشرة عدالة وحرية .مركز هشام مبارك : بينت المقابلة بأن المركز يتلقى تمويلاً ، ولكن طبقاً للشروط التي يضعها المركز نفسه وذلك من خلال إعداد خطة مسبقة للأنشطة التي سوف يقوم بتنفيذها ، حيث يتلقى تمويلاً من منظمة " النوفب الهولندية " وهى منظمة هولندية غير حكومية ، ويتلقى المركز منها سنوياً١٠٠,٠٠٠ دولار ، حيث أن هذا العام ٢٠١٦ هو العام السادس عشر علي التوالى لحصول مركز هشام مبارك لذلك التمويل ، وأنه من شروط المنظمة الهولندية أنها تقوم بالتمويل لمدة اثني عشرة عاماً فقط ، ولكن تم استثناء مركز هشام مبارك ، لنجاحه في تنفيذ برامجه ، والمركز لا يتلقى تمويلاً إلا من منظمات غير حكومية معروف أنشطتها وأهدافها ، ولا يتلقى من دولاً ، كما أنه طبقاً للائحته لا يتلقي تمويلاً من منظمات غير حكومية

لدولا كانت لها برامج استعمارية داخل الدول العربية كبعض الدول في الاتحاد الأوروبي ، أمريكا . ويصرف هذا التمويل في أنشطة المركز المختلفة من (القيام بدور الوكيل لتقصى حقائق لبعض المنظمات ، ورش عمل ، وتدريبات للنشطاء الحقوقيين من الشباب ، وشباب الصحفيين ، وشباب المحامين ، وسمنارات ، وأجور العمال ؛ كما أوضحت الدراسة ، أن مركز هشام مبارك لا يتلقى أية تبرعات ، ولا يسعى فى القيام بذلك . ولا توجد له أية هبات . ومن ضمن العوائد المادية للمركز ، إنه يقدم خدمة قانونية مدعمة، بصفة خاصة القضايا العمالية ، والقضايا ذات الطبع والنفع العام ، حيث يقوم المركز بعد إجراء دراسة القضية وبحثها ومدي أحقيتها لمطالبها ومدي مشروعيتها وذلك من خلال محامى وباحثى المركز بتقديم تخفيض للمتقدمين للقضايا أو ما يسمي التقاضي للغير مقابل مصروفات تقاضى ، أو تحصيل الرسوم الإدارية والإجرائية فقط ، ويتم توصيله لما يناسبه من أعضاء الشبكة القانونية للمنظمة الذين يصل عددهم إلي ما يقرب من (٦٠) محامياً متطوعاً منتشرين جغرافيا فى أغلب محافظات مصر ، تحت ما يسمي " عمل حقوقي نصف تطوعي " .ومن العرض السابق يلاحظ الباحث أنه في واقع منظمات حقوق الإنسان المصرية لا تتوافر بيانات دقيقة عن حجم التمويل الأجنبى الذي يقدم لتلك المنظمات ، وذلك لأسباب منها أن هناك منظمات لا تنتمي لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية وأخرى تعمل كشركات مدنية لا تخضع للربح وكلها غير مسجلة بالوزارة والتي تتلقى أموالاً وتمويلاً بدون تصريح . كما أن هناك تخوف كبير لدي القائمين علي إدارة المنظمة في توضيح هذا الجانب . فمشكلة تمويل منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة تتسم بالغموض وعدم الشفافية ، وذلك لمحدودية الإعلان الصادق عن الموارد المالية ومصادر التمويل فى الغالبية العظمي لهذه المنظمات ، حيث يصعب توفير بيانات مالية دقيقة تعلن في نهاية العام لهذه المنظمات علي الرغم من الإلزام القانونى بذلك . كما تبين الدراسة محدودية التمويل لتلك المنظمات ، كما تؤكد علي ذلك العديد من الدراسات حيث تعانى ٨٧,٩% من منظمات المجتمع المدنى منه [٨٦] .

- مدي كفاية النظام المالى الموجود بالمنظمة : يتضح من المقابلة المفتوحة مع القائمين علي إدارة المنظمات ، أن النظام المالى للمنظمات غير كافى ، نتيجة لضعف التمويل المقدم للمنظمات الحقوقية ، وعدم اهتمام الدولة بتلك المنظمات ؛ مما يؤثر علي نشاط وانتشار المنظمة ، واحتكاكها بالجمهور. ويتركز نشاطها علي التداول الفكرى بين عناصر النخبة ، والظهور الإعلامى ، ويضعف تواصلها مع الجمهور .

٢-نشاطات وأدوار منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان :

- يتضح من تحليل نتائج المقابلة الذى يوضح الأقسام أو الأنماط العامة لحقوق الإنسان بشئ من التفصيل ، حيث جاءت الحقوق السياسية والمدنية فى الترتيب الأول بنسبة ٣٦,٣% من إجمالى الحقوق سابقة فى ذلك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الفترة التى تعيشها مصر من بداية ثورة يناير من أحداث واضطرابات ، وعدد كبير من الاستفتاءات والإنتخابات المتتالية ، ثم أتت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنسبة ٢٨,٧% ، وإذا ما تمت مقارنة تلك النتائج بتقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٠ السابق للثورة حيث جاءت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المرتبة الأولى بنسبة ٨٣,٧% ، تلتها الحقوق المدنية والسياسية بنسبة ١٣,٩%[٨٧]، يلى ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان بنسبة

١٤,٢% ، ثم الحقوق البيئية بنسبة ٥,٦% ، وجاء في الترتيب بنسبة ٣,٤% حقوق طلاب الجامعة ، ثم حقوق المصريون بالخارج شغلت نسبة ٣,١% ، وبنسبة ٢,٤% حقوق المرأة بنسبة ، ثم حقوق الطفل بنسبة ١,٦% ، ثم شغلت حقوق ذو الإحتياجات الخاصة نسبة ١,٤% . وأخيراً الحق في تداول المعلومات بنسبة ١,٠٥% ويرجع ذلك في الترتيب الأخير لذلك النوع الهام من الحقوق وذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مصر بعد ثورة يناير متفقة بذلك مع دراسة " تيمور غازى " .

- أبرز الحقوق المدنية والسياسية التى تقوم بها المنظمات المصرية : اتضح من المقابلة أن أنماط الحقوق المدنية والسياسية ، حيث جاء فى مقدمة تلك الحقوق الحق فى حرية الرأى والتعبير بنسبة ٢٦,٣% ، وهذا لطبيعة ما تمر به مصر بعد ثورة يناير من الخروج من مرحلة كبت الرأي والتعبير إلى حرية الرأي والتعبير والتى أحياناً تصل إلي حالة الإنفلات فى ذلك الحق ، يلى ذلك الحق فى التجمع السلمى بنسبة ٢٢,١% ، ثم بنسبة ١٩,١% الحق فى التنظيم وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، ثم بنسبة ٩,٦% حقوق معاملة السجناء والمحتجزين ، لما شهدته الفترة الأخيرة من كثرة التظاهرات واندساس عناصر إجرامية بقصد أو غير قصد بهدف إثارة الفوضى وإشعال الموقف بين المتظاهرين والشرطة لتشويه الصورة وإحداث قلاقل مما كان يضطر وزارة الداخلية بإصدار أوامر للقبض على الخارجين فيختلط الأمر هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية عقيدة سوء المعاملة التي عاشت عليها الشرطة لفترة طويلة مازالت مستمرة الي حد كبير فى انتهاك كثير من حقوق المواطنين ، ثم بنسبة ٧,٨% الحق فى المشاركة السياسية ، يلى ذلك الحق فى الحرية والأمان الشخصي بنسبة ٥,٤% ، ثم بنسبة ٣% من ينتقدوا الاختفاء القسري ، يلى ذلك بنسبة ٢,٤% الحق فى الحياة ، ثم الحق فى التنقل والسفر بنسبة ١,٨% ، والحق فى حرية الفكر والاعتقاد ، الحق فى محاكمة عادلة بنفس النسبة ١,٢% .
- **مظاهر انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية :** تبين من تحليل المقابلة أن هناك مظاهر متعددة لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية فى المجتمع المصري تمثلت فىمقتلأحد المواطنين على يد أمين شرطة ، ممارسات عودة تكميم الافواه بحجب المظاهرات السلمية ، الصحفيين الذين يتعرضون للحبس بسبب آرائهم السياسية ، اعتداء قوات الأمن على عدد كبير من المحامين ، زيادة حالات الاختفاء القسري ، منع بعض المسجونين من السماح لاسرهم للزيارة .
- **الدور الفعلى للمنظمة فى تدعيم / نشر ثقافة الحقوق المدنية و السياسية فى مصر:** تبين من تحليل المقابلة أن هناك أدوار متعددة قامت بها منظمات حقوق الإنسان لمواجهة انتهاك تلك المظاهر المطالبة بوقف قرار غلق المراكز الحقوقيةووقف سياسة التضييق عن المدافعين عن حقوق الانسان فعن الحق فىحرية الرأى والتعبيرالمطالبةبالإفراج عن نقيب الصحفيين ووكيل وسكرتير النقابة لاسيما وان الدستور المصري لعام ٢٠١٤ قد أكد على حرية الفكر والاعتقاد والرأى والتعبير بل وأكد علىإلغاء عقوبة الحبس فى جرائم الرأى أو أى جريمة تتصل بعملهموعن الحق فى التجمع السلمىمطالبة البرلمان بتعديل قانون التظاهر بما يسمح بحرية التظاهر والتجمع السلمى بما يتوافق مع المادة ٧٣ من دستور ٢٠١٤ والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان والتى نصت المادة ٩٣ من دستور ٢٠١٤ على ضرورة الالتزام

بهاحقوق معاملة السجناء والمحتجزينطالبت المنظمات الحقوقية بالعمل على تمكين أسرة المعتقلين والمحبوسين احتياطياً من زيارتهم والمحامين الخاصين بهم من زيارتهم وإدخال المتعلقات الشخصية لهم فى محبسهم إستناداً لنص المادة (٣٨) من قانون تنظيم السجون المصرية والتى تنص على حق المحبوسين احتياطياً فى أن يزورهم ذويهم و إستناداً لنص المادة (٦٠) من لائحة تنظيم السجون المصرية التى تعطى الحق للمحبوسين احتياطياً فى أن يزورهم ذويهم مرة فى الأسبوعوعن الحق في الحرية والأمان الشخصيإدانات حقوقية مثل تجريد امراة مسنة من ملابسها بمحافظة المنيا الأمر الذي يمثل انتهاكاً جسيماً لحق الإنسان فى الحرية والأمان الشخصى ذلك الحق المكفول بموجب الدستور المصرى والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان الحق في عدم الاختفاء القسريالقيام بعمل حملات حقوقية تندد بذلك تحت عنوان (أوقفوا الاختفاء القسري) الحق فى الحياةالتقدم بالتعازى لأهالى الضحايا منددةعلى أن ماحدث هو عمل وحشى ينتهك حق الحياة ذلك الحق الذى كفلته المواثيق والإتفاقيات الدولية منه المادة الثالثة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة السادسة بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية. والمطالبة بضرورة اتخاذ خطوات عملية وسريعة لمكافحة البؤر الإرهابية و تكثيف القوات الأمنية وتوفير الحماية الكافية للمواطنين والمنشآت ، وتعزيز قيم ومبادئ حقوق الانسان .

- **أبرز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية التي تقوم بها المنظمات المصرية :**

أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى تلك الطائفة من الحقوق المتعلقة بمكان العمل ، والضمان الاجتماعى ، والحياة الأسرية والمشاركة فى الحياة الثقافية وفى الحصول على السكن ، والغذاء والمياه ، والرعاية الصحية والتعليم ، ولما لهذه الحقوق من أهمية فإنكارها يمكن أن يكون له أثار مدمرة ، فالتشريد القسرى أو الإخلاء من السكن ؛ يمكن أن يسفر عنه التشرد وفقدان أسباب العيش وتدمير الشبكات الاجتماعية ، كما يمكن أن تكون له أثار نفسية سلبية مدمرة . وكذلك التغذية ...الخ . ولا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية فمن لا يمتلك حقه في التعليم لا يستطيع أن يمارس حقه فى التعبير عن رأيه ، أويقدم اعتراضاً سلمياً مميزاً. ويتضح من تحليل المقابلة أن أبرز الحقوق الاقتصادية التى تتعامل معها منظمات حقوق الانسان حسب أهميتها بناءاً على درجة الإنتهاك ، وكان من أبرز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى مصر مجموعة هامة من الحقوق كالتالى فجاء الحق في **العمل** أول الحقوق بنسبة ٢٩,٤% ، وعندما نجد أن ارتفاع معدل البطالة فى مصر وصل الى ١٢,٧% خلال العام ٢٠١٢، ومع ارتفاع نسبة الأعمار الشابة وهو ما جعل نسبة العاطلين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ عاماً فى مصر، تصل إلى ما يقرب من ٦٠ %من مجمل العاطلين [٨٨] ، نتيجة الظروف التى تشهدها مصر فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير وما ترتب عليها من أحداث نتج عنها تباطؤا فى الأنشطة الاقتصادية بشكل عام خلال تلك الفترة ، وسنوياً مصر بحاجة إلى ٧٥٠ ألف فرصة عمل فى مصر هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تردى وانخفاض وتفاوت صارخ فى الأجور مما يزيد من حالة الإحتقان وتزايد الإحتجاجات والمطالب الفئوية والتى بلغت ٣٨١٧[٨٩] احتجاجاً ومطلباً ، ثم **الحق فى السكن** بنسبة ٢١,٦% ، يلى ذلك الحق فى**التعليم** بنسبة١٦,٦% يلى ذلك الحق فى**الضمان الاجتماعى** بنسبة ١٣,١% ، ثم بنسبة أقل الحق فى **الغذاء** بنسبة ٨,٨% ، ثم الحق فى الرعاية الصحية بنسبة ٥,٣%ثم الحق فى**العيش الكريم بنسبة** ٥% . فبعد عامين من ثورة الخامس والعشرين من يناير، لم يطرأ تحسن بشكل

واضح على الاقتصاد المصرى ، نتيجة عمق الفساد الشامل والمتشعب والمتداخل بشكل عنكبوتى والمتصل بعضه ببعض ، حيث تراجع احتياطى النقد الأجنبى وزاد العجز بميزان المدفوعات ورفع نسبة مخاطر الائتمان ، وانخفاض قيمة الإستثمارات الأجنبية ، فى الموازنة ، وهذا رفع من نسبة البطالة ، وزيادة التذبذبات فى البورصة ، نتيجة للجو العام من زيادة سقف المطالب الفئوية عن الاعتمادات المالية فى الموازنة ، المظاهرات والإضرابات السياسية المغطاة بسياج كبيرمن العنف والانفلات الأمني ، كل هذه الأمور زادت من حدة الإنتهاكات لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛ لذا على الدولة القيام بما يلى أولا : احترام الحق : وذلك فيجب على الدولة عدم استعمال العمل القسرى أو حرمان المعارضين السياسين ، ثانيا : حماية هذا الحق ، وذلك يجب على الدولة ضمان قيام أرباب العمل فى القطاعين العام والخاص على السواء ، بدفع الحد الأدني للأجور . ثالثا : الوفاء به ، فيجب على الدولة تعزيز التمتع بالحق فمثلا يجب أن ترعى الإعلانات والتدريبات للحق فى العمل .

ويتناول الباحث هنا بعد العرض السابق من الجدول كل حق على حده وبشكل تفصيلى للتوضيح ، وليس للإنفصال بين الحقوق ، فالحقوق الاقتصادية هى حقوق متكاملة ، فلا يمكن تحقيق حق دون وجود أخر فحقوق الانسان كل مترابط لا تقبل التجزئة ، ولكن ذلك التقسيم لخدمة البحث العلمى .

- **مظاهر انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى مصر :**جاءت تلك المظاهر كما بينتها نتائج المقابلة المفتوحة مع مسئولى المنظمات فعن **الحق فى العمل** فصل تعسفى للعمال ، التعنت أمام إصدار قانون جديد للنقابات العمالية . **وعنالحق فى السكن** جاءت مظاهر التهجير القسرى ، نزع ملكية بعض المساكن للمنفعة العامة ، انقطاع المياه ، إزالة المساكن وإخلاء المواطنين قسرًا في مقدمة الانتهاكات التي رصدتها المنظمات فى ذلك الحق . وعن **الحق فى الصحة**التستر على إهمال طبى ، القصور الأمنى داخل قطاع الصحة فى مصر ، زيادة وقائع الاعتداء على الطواقم الطبية فى مستشفياتهم من قبل أمناء الشرطة، رفض العلاج على نفقة الدولة لأمراض مستعصية ، وصعوبة الوصول للعلاج والرعاية الصحية. وعن **الحق فى التعليم**جاء سوء أوضاع المعلمين فى مصر ، تزييف الحقائق فى العملية التعليمية والتخبط المستمر نتيجة عدم وضوح الرؤية السياسية والالتزام بالحقوق الدستورية فيما يخص المنظومة التعليمية ، معاناة مع مناهج متكدسة، حفظ وتلقين، فصل دراسى قصير، وآليات تقييم تفتقر المعايير السليمة ، المجانية الكاذبة.. التعليم الأساسى واستثمار الدولة فى الحقوق الأساسية للمواطن ، إلغاء نتيجة انتخابات رئيس اتحاد طلاب مصر ونائبه .
- **الدور الفعلى للمنظمة فى تدعيم / نشر ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :**تبين أن هناك أدوار متعددة قامت بها منظمات حقوق الإنسان لمواجهة انتهاك مظاهر الحق فى العمل السعى في الحصول على أحكام إلى رد الحقوق لأصحابها من جانب، ومن جانب آخر السعى بمعاونة العاملين فى مجال حقوق الإنسان وتلك الأحكام القضائية المنصفة إلى الضغط على الجهات المسؤولة لاستحداث تشريعات تتناسب مع التغيرات التى طرأت على الواقع المصري خصوصا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة، والتي جاءت كتتويج لنضالات الشعب المصرى العظيم على مدار عشرات السنوات، ولتفتح مجالا جديدا لنضالات أكثر وعيا وتنظيما وقدرة على الوقوف بصلابة فى وجه من يحاول النيل من حقوقه فى جوانب الحياة المختلفة وكافة

الحريات وفى مقدمتها الحريات النقابية والحق فى التنظيم ، مساندة العمال فى الاضرابات المشروعة .وعن الحق فى السكن كانت أهم الأدوار المساهمة فى عملية التقاضي والتعاون مع محامى المضارين .إصدار دراسة عن ملف السكنمن حكايات التهجير القسرى ، الحصول على أحكام قضائية فى حق التعويض العينى لمن نزعت ملكيته للمنفعة العامة مما يرسى لمبدأ قضائي جديد فى حق التعويض العينى بجانب النقدى و الحكم يلزم الجهات الإدارية بعدم التنصل من إلتزاماتها . وعن في التعليم جاءت الأدوار التاليةعقد مؤتمرا صحفياحلقات ناقشية مثال (حول منظومة التعليم الثانوى، وهل هى قادرة بالفعل على تأهيل الطالب المصرى لدخول مرحلة التعليم الجامعى) المطالبة بمحاسبة المسؤولين والمتسببين فى تفاقم تلك الظاهرة من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى، السعى فى وضع بدائل وحلول تشريعية تساهم فى تحسين المنظومة التعليمية بشكل فعال وحقيقى ومرتبط بالتغييرات التكنولوجية والعصرية الحالية ويساند التعليم النقدى والتحليلى عوضًا عن التعليم البنكي المعروف بتلقى المعلومات وتلقينها فقط، المطالبةبفتح حوار مجتمعى يضم جميع فئات المجتمع المصرى على اختلاف أماكنهم الجغرافية وأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، ودون تفكيك المركزية الشديدة داخل المنظومة التعليمية، وتوزيع مهام العمل ووضع القرارات والتنفيذ باستقلالية على المستويات المحليةوعن الحق فى الصحةإصدار بيانات حقوقية للتضامن الكامل مع نقابة أطباء مصر ، وتثمن مساعيها لحماية كرامة الأطباء وضمان سلامتهم الشخصية، وحمايتهم، إصدار تقارير عن البيانات المرصودة لوقائع القصور الأمني داخل قطاع الصحة فى مصر خلال عامى ٢٠١٤ و٢٠١٥، ويهدف إلى رسم صورة عامة للوضع الأمنى داخل المنشآت الصحية فى مصر ، فضح التستر على الإهمال الطبى .

- أبرز الحقوق الجماعية (الجيل الثالث) [٩٠]:التي تقوم بها المنظمات المصرية :لقد أدت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة ، إلى الإسهام فى بروز طائفة جديدة من حقوق الإنسان لم تكن معروفة حتى الماضي القريب. فمع تزايد الصراعات ، سواء فى إطار العلاقات بين الدول أو في نطاق الدولة الواحدة ، ومع تزايد المخاطر التى تسببها هذه الصراعات بالنسبة للأفراد ، راح البعض يتحدث بقوة عما أسماه الحق فى السلام The Right to Peace. كذلك ، فإنه مع تنامى ظاهرة الخروج على قوانين البيئة والإخلال بالتوازن البيئى مع ما يعنيه ذلك من إلحاق الضرر بحياة الأفراد وصحتهم وسبل معيشتهم، أخذ البعض يتحدث عن أهمية أن يعيش الإنسان فى بيئة نظيفة ، وشاع فى نطاق أدبيات حقوق الإنسان اصطلاح الحق فى بيئة نظيفة أو آمنة .

ونتيجة الثورة العلمية والمعلوماتية الهائلة والتى يعيشها العالم الآن وما ترتب عليها من تراكمات معرفية ضخمة ، قد أدت بدورها إلى تحمس البعض لما أسماه بالحق فى تداول المعلومات ، عدم جواز إخفاء أى معلومات عن الفرد إلا مما قد يمس مباشرة المصالح الأمنية العليا للدولة والمجتمع The Right to the circulation of Information . وبصفة عامة تعرف الحقوق الجماعية بأنها تلك الحقوق التى تستلزم لممارستها والتمتع بها وجود مجموعة من الأشخاص يشتركون فيما بينهم في خصائص وسمات معينة ، كما يطلق على هذه الحقوق اصطلاح الجيل الثالث من حقوق الإنسان . ولأن ضرورات الحياة المعاصرة وما تشهده من تطورات قد اقتضت وجودها .

وتقسم هذه الحقوق إلى عدة أنواع :- الحق فى (تقرير المصير ، التنمية ، بيئة سليمة، السلام، تداول المعلومات). وشاع فى الفترة الأخيرة الحديث عن الحقوق والحريات الخاصة بالجماعات الضعيفة أو الفئات الخاصة، كالنساء والأطفال والسكان الأصليين الذين يعيشون في إطار دولة مستقلة، والمعوقين. ويركز الباحث فى هذا الجزء على حقوق الفئات التالية: (حق المرأة، حق الطفل، حق ذوى الإحتياجات الخاصة)

- **أبرز الحقوق الجماعية التى تقوم بها المنظمات المصرية :** يتبين أن الأنماط الرئيسية التى لقت اهتمامات المنظمات الحقوقية فى مصر حيث مثلت النسبة الأعلى فى نشر ثقافة الحق فى بيئة سليمة ونظيفة بنسبة ٤٤,٣% ، يلى ذلك حقوق المرأة بنسبة ٢٠,٥% ، ثم جاء حقوق الطفل بنسبة ١٣,٨% ، بينما أشار ١٢,١% إلى حقوق ذو الإحتياجات الخاصة ، يلى ذلك الحق فى تداول المعلومات بنسبة ٩,٦% .
- **الدور الفعلى للمنظمة فى تدعيم / نشر ثقافة الحقوق الجماعية فى مصر :** تبين من تحليل المقابلة أن هناك أدوار متعددة قامت بها منظمات حقوق الانسان لمواجهة انتهاك **الحق بيئة سليمة ونظيفة** التضامن معشكاوى التى تقدم بها الأهالي والعمال المتضررون من المصانع المضرة للبيئة كمصنع الإسكندرية لأسمنت بورتلاند "تيتان" بمنطقة وادي القمر، إلى مكتب المحقق/المستشار لشئون التقيُّد بالأنظمة فى مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولى ضد المصنع الذى تموله المؤسسة. ويعتبر مكتب المحقق هو آلية للمساءلة، تبحث التظلمات التى يقدمها الأفراد أو المجتمعات المحلية التى تتضرر من الآثار السلبية البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروعات التى تمولها المؤسسة الدولية ، إصدار تقرير عن الاضرار البيئة للفحم ، التوصيةبعمل خطة لتحقيق التنمية المستدامة تعتمد على موارد مصر المحلية، وتقلل من الاعتماد على التمويل أو القروض الأجنبية للحصول على الطاقة، وتشجع على الاستثمار فى الحلول المناسبة للمشاكل التنموية التى تواجه مصر دون المخاطرة بحق الأجيال القادمة فى بيئة نظيفة وصحية. **وعن حقوق المرأة** جاءت أهم الأدوار ورشةعمل حول تحليل أهم الاتجاهات والقضايا فيما يتصل بعمل المرأة، والتعرف على أهم المعوقات والثغرات والانتهاكات لحقوق المرأة في العمل، وأفضل الممارسات والمعارف التى تدعم توعية المرأة بحقوقها، ودعم تعبئتها وتنظيمها فى أشكال دفاعية وحمائية تحسن أوضاعها بشكل عام وتدفع المعوقات والانتهاكات التى تحول دون تمتع النساء بحقهن فى العمل. وتقديم الاقتراحات والتوصيات التى تساعد فى تحديد برامج التدخلات المستقبلية، ودعم عمليات صنع السياسات ذات الصلة بحقوق المرأة فى العمل. **وعن حقوق الطفل** جاءت أهم الأدوار حول إصدار بيانات مشتركة مع منظمات حقوقية فىإطار ما يسمى بالتشبيك الحقوقى حول التنديد باعتقال الأطفال . واستجواب النيابة لأطفال دون إرسالهم إلى النيابة الخاصة بهم . **وعن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة** جاءت أهم الأدوارسلسلة من المؤتمرات عن قضايا وحقوق ذوي الاحتياجات بالتعاون مع حمله (حقى) لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة .**وعن الحق فى الحصول علي معلومات** جاءت أهم الادوار الحصول على أحكام للحق فى المعرفة وحرية تداول المعلومات، ومثال ذلك أوصت بإلزام الدولة بالكشف عن ميزانيات الهيئة القومية لسكك حديد مصر، وكذا الكشف عن كافة القروض التى

حصلت عليها الدولة لتطوير المرفق، مؤكدة أن النص الدستورى كافٍ بذاته لإلزام الدولة بإتاحة هذه المعلومات دون تعليق ذلك على صدور قانون تداول المعلومات.

- **التدريب فى مجال حقوق الانسان:** يتبين أن الدور التي تقوم به المنظمات الحقوقية فى ذلك المجال حيث جاء الدور الأقوى هنا التدريب على الرصد والتوثيق بنسبة ١٨,١% ، يلى ذلك تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل وموائد مستديرة : لمناقشة قضايا انتهاكات حقوق الإنسانبنسبة ١٠,٥% ، ثم بنسبة ١٠,٠٨% كل من التدريب على مراقبة عملية الإنتخابات والإستفسارات و كشف التزوير والبلطجة فى الإنتخابات ، وجاء كل من التدريب على معرفة دور الدولة تجاه حماية الحقوق وورش عمل حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بنسبة ٩,٧% ، ثم التدريب على كيفية استخدام الأدوات الحقوقية بنسبة ٩,٣% وتمثلت فسلسلة من الدورات التدريبية ، والحلقات النقاشية التفاعلية ؛ لما يسمى بالعناصر الوسيطة مثل الصحفيين ، والمحامين ، الطلاب ، أعضاء النقابات المهنية والعمالية ، النشطاء الحقوقيين ، والنشطاء السياسيين ، ومراقبى الإنتخابات والإستفتاءات ،والقائمين على إدارة الجمعيات الأهلية والخيرية : وقد اتسمت تلك الدورات بتنوع الموضوعات التى تعرض لها المحاضرون ، وتسليط الضوء على الدور الذى تقوم به المنظمات الحقوقية لنشر ثقافة حقوق الانسان ، ومبادئ الديمقراطية مع التركيز علي الدور الذي تقوم به المنظمات ، كما اهتمت الدورات على القيود التى تواجه العمل الأهلىفى مصر، ثم جاء وبنسب متساوية كل من التدريب على استخدام التقنية الحديثة فى مجال حقوق و التدريب على كيفية مخاطبة الجماهير لنشر ثقافة الحقوق و التدريب على أخلاقيات وقواعد مهنة الصحافة بنسبة ٤,٨% ، العمل على بث الثقة فى نفوس الجماهير جاء بنسبة ٤,٠٣% ، وأخيرا بنسبة ٢,٠١% التدريب على مواجهة الانتهاكات و تدريب الطلاب علىإعداد وتنفيذ اللوائح الطلابية .

٣-وسائل المنظمات الحقوقية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى .

تعتبر المنظمات فى حقل تعزيز حقوق الإنسان ، أقرب إلى مراكز بحوث متخصصة ، ويخضع عملها للأصول العلمية . ويتميز عمل بعضها بالبحوث والدراسات الميدانية . لكن ما يثير التساؤل لدى البعض هو أسلوب عمل المنظمات التى تعمل فى حقل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ورصد الانتهاكات ، وإجراءاتها فى متابعة الشكاوى التى تصلها والآليات الكفيلة بحمايتها والمهارات اللازمة لتطبيق تلك الآليات . وهذا ماستبينه الدراسة الميدانية علىالنحو التالى :-

- **أبرز الوسائل التى تتخذها المنظمات لنشر ثقافة حقوق الإنسان :** يتبين أن أبرز الوسائل التى تستعين بها المنظمات الحقوقية تمثلت النسبة الأعلى من الوسائل استخدام الندوات والمحاضرات التثقيفية بنسبة ١٦% ، وتعتبر تلك الوسيلة من أهم الوسائل نشر الثقافة الحقوقية لدى منظمات حقوق الإنسان ، يلى ذلك بنسبة ١٣,٨% المؤتمرات وورش العمل والتدريب ، ثم تقديم الدعم القانونى وإجراءات التقاضى بنسبة ١٣,٣% ، وجاءت النشرات والمطبوعات السنوية بنسبة ٩,٨% ، وبنسبة ٩,٧% تشكل لجان لتقصى الحقائق "العمل الميدانى" ، وكان لدور الشبكة الدولية لمعلومات حقوق الإنسان دور هام للمنظمات فى نشر ثقافة حقوق الإنسان بنسبة ٩,٦% ، متفقة مع دراسة " ميتشل هيثر " [٩١] وبنسبة ٩,٥% عن طريق إجراء مقابلات شخصية ، و تنظيم حملات للتضامن مع بعض الفئات الضعيفة بنسبة ٧,٨% ، ثم حلقات نقاشية بنسبة ٧,٣% ، وأخيرا باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرى بنسبة

٣,٢% فالتواجد ضعيف والمساحة الإعلامية المخصصة للمجتمع المدنى بشكل عام فى وسائل الاعلام الجماهيري ضعيفة ، فالمطلوب على الأقل أن يكون للمجتمع المدنى من خلال التشبيك والتعاون أن يكون لهم قناة فضائية لنشر ثقافة حقوق الانسان.

٤-التحديات أمام منظمات حقوق الإنسان:

إذا كان ما سبق يمثل أبرز النجاحات التى استطاعت أن تحققها حركة حقوق الإنسان فى مصر ، فإن الأمر لا يخلو من مصاعب وعراقيل تواجهها هذه الحركة بحيث يجعلها تتأرجح بين المكاسب والخسائر. ويتبين من الدراسة الميدانية أن أهم المعوقات التى تواجه تلك المنظمات يمكن تقسيمها إلى :-

- تحديات خاصة بمنظمات حقوق الانسان ذاتها.
- تحديات خاصة بالدولة والحكومة والمجتمع .
- تحديات دولية .
- **المعوقات الخاصة بالمنظمات:** يتبين أن عدم وضوح الرؤية للمنظمة جاء فى المرتبة الأولي بنسبة ١٥.٣% من المعوقات التى واجهت المنظمات فالمواطنين فى حاجة إلى من يفهم ويقدر مشاعرهم ويتجاوب مع احتياجاتهم . وهذا ما يتفقمع دراسة "رشاد عبد اللطيف " [٩٢] ، ثم بنسبة قريبة بلغت ١٤,٦% الدعاية الإعلامية عن المنظمة ضعيفة ، يلى ذلك ضعف في وجود كوادر نشطة للتعامل مع الشكاوي بنسبة ١٤,٤% ، ثم وبنسبة قريبة عدم تناسب برامج وخدمات المنظمة مع الإحتياجات الفعلية بنسبة ١٤,٣% ، ثم جاءوا بنسبة ٩,٨% ، إشكالية التمويل ، ضعف القدرات التمويلية والموارد المتاحة : التمويل هو عصب أى نشاط وتعد قضية التمويل للمنظمات غير الحكومية قضية حيوية فكلما أمكن التغلب على هذه المشكلة وتوفير الموارد المالية من مصادر مختلفة كلما استطاعت المؤسسة أن تحقق الدور المرتقب لها فى عملية التنمية المتواصلة والمستمرة، وأثبتت كثير من الدراسات الميدانية التى طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل أهم المشاكل التى تعانى منها. فضآلة التمويل أو عدم وجود تمويل حكومى ، حيث أكد غالبية القائمين على إدارة المنظمات بضآلة التمويل المقدم من ناحية متفقة فى ذلك مع دراسة " السيد شحاته "[٩٣] ، ومن ناحية أخرى ، الشك والريب المستمر للمنظمات التى تتلقي تمويل لأنشطتها ، حيث أنه لا عيب فى ذلك طالما كان هذا التمويل ينفق لتحسين أحوال الناس ، وطالما لا تتدخل الهيئة المانحة فى سياسة المنظمة الأهلية التى قبلت الدعم ، وطالما كان بالإمكان مراجعة حسابات هذه المنظمة بطريقة محاسبية دقيقة.
- فالقصور الفادح للموارد وضعف التمويل المادى لمنظمات حقوق الإنسان ، قد أدى ذلك عملياً – وعبر معاناة هائلة لأن تقررمنظمات حقوق الإنسان قبول التمويل الأجنبى لأنشطتها ومشروعاتها . وقد كان التمويل الأجنبى مدخلاًأساسياً لإطلاق أكبر الحملات الإعلامية لتشويه صورة منظمات حقوق الإنسان لدي الرأى العام فى مصر ، والذى انتهى بالحكم القضائي بغلق خمسة منظمات أجنبية " المعهد الجمهورى الدولى ، والمعهد الديمقراطى الوطنى، وفريدوم هاوس، والمركز الأمريكى للصحفيين ، ومعهد كونراد أيديناور الألمانى "[٩٤] .ومصادرة الأموال والأوراق المضبوطة في قضية " التمويل الأجنبى" .يلى ذلك بنسبة ٨,٤% ضيق المكان المخصص بالمنظمة ، ثم بنسبة ٨,١%الإفتقار إلي المهارات الإدارية : يتضح من تحليل المقابلة المتعمقة مع المسئولين عن إدارة المنظمات الحقوقية ، أن الكوادر القائمة علي المنظمات

الأهلية غالباً مما تفتقد القدرة على التخطيط للمستقبل ، كما أنها تعانى من قصور فى المهارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ أنشطة هذه المنظمات ، فالتحديد الدقيق للدور والمساحة التى يجب أن تتحرك فيها المنظمات غير الحكومية يجب أن يكون واضحاً، يلى ذلك لا تنشط المنظمات الحقوقية إلا فى مواسم الانتخابات بنسبة ٧,٧% ، ثم تعانى أزمة فى ممارسة الديمقراطية داخلها بنسبة ٥,٨% ، و أن ذلك يؤثر على أمور عدة مثل غياب التدريب على العمل الجماعى والإدارة السلبية للمنازعات والصراعات والتداول السلمى للسلطة والاعتراف بالأخر ، وتدريب النشطاء والأعضاء الجدد على مهارات المشاركة والعمل التطوعى والقيادة، وأخيراً بنسبة ٥,٢% كلا من غياب القدرة على بناء العمل الجماعى بين المنظمات غير الحكومية : كشفت الدراسة من خلال المقابلات المفتوحة عن ضعف آليات وخبرات التنسيق والتعاون ، أو ما يسمي بقضية التشبيك Networkingبين المنظمات غير الحكومية الذى ينبغى أن يصبح أحد مكونات عملية بناء القدرات وذلك لتحقيق التواصل والإستدامة وتبادل الخبرات والمهارات ، وهذا التحليل يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة " أماني قنديل " [٩٥] . وقد يكون التشبيك بين المنظمات آنياً لتحقيق أهداف معينة وما يلبث هذا التحالف أن يتفكك بعد تحقيقها للأهداف المرسومة. علي أن يحقق القواعد الأساسية لكل منظمة من مراعاة العادات والتقاليد والقيم والقواعد القانونية ، التى تساعد على تحقيق سياسة كل منظمة [٩٦] . فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدنى تواجه مشكلة عدم التنسيق والتشابك فيما بينها من جهة وغياب التنسيق بينها وبين القطاع الخاص والحكومى من جهة ثانية ، وقله وعى وإدراك أهمية كل قطاع والافتقاد إلى الخطة التى تعمل بها هذه الأطراف . متفقة بذلك بشكل كبير مع دراسة تيمور غازي" .وبنفس النسبة عدم تفرغ أعضائها التفرغ الكامل : ويتفرع عن تلك القضية ، قضية الأداء المهني المحترف أم التطوعي الهاوى ، والفرق بين الإثنين كبير ، فالأداء المحترف ، هو الاعتماد على مجموعة محترفة من العاملين يتقاضون رواتب معقولة ويقومون بعمل محدد وهم مدربون علي الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ، وقادرون على التواصل مع المنظمات الدولية ، أما المتطوعين فإن أدائهم وإن كان أكثر حماساً وإخلاصاً إلا أن إمكانية الاستثمار بالتدريب فيها هى إمكانية ضعيفة باعتبار أنهم قد يتغيرون من وقت لآخر من ناحية ،ومن ناحية أخرى ولأنه قد تشغلهم تكاليف الحياة عن متابعة التطوع ، أو الارتقاء بمستواهم المهني فى المجال . و بنفس النسبة إشكالية التطوع : كشفت الدراسة من خلال المقابلات المفتوحة أن إشكالية التطوع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإشكالية التي سبقتها من ناحية حيث أن سيادة مناخ من الشك وعدم الثقة بين السلطة التنفيذية والقطاع الأهلى ، يؤدى حتماً إلي جفاف هذا المنبع ، فالقوانين التى تفترض منذ البداية أن المشتغلين بالعمل الأهلى مشكوك فى نواياهم ودوافعهم إلى أن يثبت العكس . ثم من ناحية أخرى الإنشغال الحياتى وتدبير أمور المعيشة لكثير ممن يأخذون هذا التوجه أو من لديهم استعداد لذلك العمل ، أو غياب فكرة توظيف الوقت فى عمل تطوعى ، فكم من يجلسون على المقاهى وخاصة ممن لديهم الخبرات العملية والحياتية ، إذا تم استقطابهم كان هناك جيش من المتطوعين متفقة فى ذلك مع دراسة "السيد شحاته " [٩٧] . ويؤكد القائمين على إدارة المنظمات أن الرفض الجماهيرى يمثل أحد عناصر مشكلة التطوع ، فبعض الفئات غير مستوعبة لمبدأ المجتمع المدنى حيث إنها لاتؤمن بقدرتها على التغيير ، وهنا يبدأ شعور الإحباط يحيط بالقائمين على ادارة المنظمات . وكذلك بنفس النسبة السابقة ضعف تقييم أداء المنظمات غير

الحكومية : كشفت الدراسة من خلال المقابلات المفتوحة أن المنظمات غير الحكومية تحتاج في مرحلة تطورها إلى الاعتماد على منهجية التقييم Evaluation ضمن برامجها لتقييم المنظمة ككل ، وبالتالى ترشيد مواردها البشرية والمادية . فمن خلال التقييم نستطيع أن نتعرف على جوانب القوة والضعف فى أداء هذه المنظمات لدورها داخل المجتمع ومدي إسهامها فى تحقيق الأهداف المنظمة لها ، " وتشير أحد الدراسات الميدانية لأماني قنديل " المقارنة بين عينة منظمات المجتمع المدني فى مصر ودول عربية أخري – بخصوص مدى الاهتمام بالتقييم – جاءت مصر فى الترتيب الثالث (وهو ترتيب متأخر بالفعل) بعد لبنان والأردن [٩٨] ، وأحد عناصر ضعف التقييم الهامة ، قضية " المحاسبية " التى تعتبر أحد التحديات الرئيسية التى تواجه المنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية . وانطلاقاً من حرص منظمات المجتمع المدنى على ممارسة مسؤولياتها بشفافية ومصداقية ، فعليها احترام مبدأ المساءلة والمحاسبة ، سواء امام أعضائها أو المستفيدين والمجتمع وأمام القانون والأجهزة الحكومية ، والجهات الدولية المانحة [٩٩] . والمحاسبة ليست هدفاً في حد ذاته ، وإنما تستهدف تطوير الأداء ، والوصول فى النهاية إلى الأفضل ، ومراجعة عملية توزيع الأدوار بين الشركاء .

- **معوقات حكومية ومجتمعية تواجه المنظمات**:تمثلت فتدخل الحكومة فى عمل الجمعيات والمؤسسات ، رغم أنه من المفترض أن تساهم هذه الجمعيات والمؤسسات فمراقبة أداء الأجهزة الحكومية ومساعدتها على تعزيز ما لديها من إيجابيات وعلىمساعدتها على اكتشاف أوجه القصور لديها ووضع الحلول ، لا أن تسمح للسلطة بالتدخل في شؤونها لتقوم بدور المراقب للجمعياتوالمؤسسات الأهلية بل والوصى عليها.ثم التضييق من قبل الجهات الحكومية وضعف التعاون بينها وبين الجهات الحكومية يلى ذلك ضعف الوعى لدى المجتمع بدور منظمات حقوق الإنسان ، مما ينعكس بدوره على التطوع . ثم صعوبات الحصول على المعلومات فى عدم وجود شفافية للمعلومات ، ورغم قيام الثورة إلا أنه مازالت وزارة الداخلية تمارس عملية اخفاء الحقائق . تعنت جهة الإدارة الحكومية تجاه نشطاء حقوق الإنسان والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان . التشويه المتعمد للمدافعين عن حقوق الإنسان . وأخيراتباطؤ وتكاسل الحكومة أو الجهة التنفيذية فى تنفيذ رؤية المنظمات أو الجمعيات الأهلية ، أو التعامل معها بوضوح وشفافية ، بل المحاولة من إنقاص دور المنظمات وتهميش دورها .
- **تحديات من الإطار الدولى** :-وقد تمثلت جهود منظمات حقوق الإنسان هنا كما كشفت عنها المقابلات المفتوحة أن التحديات التي تقف أمام المنظمات الحقوقية من الإطار الدولى تتمثل فى الآتى: التناقض بين الأهداف الحقيقة للعولمة والخصوصية الثقافية لحقوق الانسان ، فمما لاشك فيه أن فكر حقوق الانسان كما هو سائد عالمياً يعد فكراً غربياً شكلاً ومضموناً ، فهذا الذى يثير التساؤل عن مشروعية تدخل دولة أو مجموعة دول بالقوة لفرض احترام حقوق الانسان فى دولة أخري مثلما حدث فى العراق وأفغانستان بإسم " حق التدخل الإنسانى " ، فى ظل أن هناك دولاً كإسرائيل ترتكب مجازر يومياً ، ولا يتحرك المجتمع الدولى. فهو تحدي إلغاء الخصوصيات الثقافية لحساب ثقافة بذاتها وهي الثقافة الأمريكية . يلى ذلك استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل فى شئون الغير، و تصفية بعض الدول حساباتها على حساب انتهاك حقوق

الإنسانو التعامل مع حقوق الإنسان حسب الجنسية . ثم الكيل بأكثر من مكيال علي حسب توجه المنظمة . ثم كثير من المنظمات الدولية التي تريد التعاون مع المنظمات المحلية لها أجندتها الخاصة ، وقد ترتبط ارتباطا وثيقا بدولها لخدمة مصالحها ، واستخدام المنظمات المحلية كالقائم بدور الوكيل عن تلك المنظمات أو ما يسمى "جامعي بيانات لتلك المنظمات " أحيانا دون أن تدرى تلك المنظمة بحقيقة دورها ، وتتفق تلك الدراسة مع دراسة " تيمور غازي" حيث من خلال تحليل الخطاب الرسمي ومراجعة تعقيب وزارة الخارجية المصرية الصادر عام ١٩٩٣ تعليقا على تقرير منظمة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط ، اتضح أن هناك تشككا فى أن المنظمات الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تعمل بشكل وثيق مع الإدارة الأمريكية ، وأن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (أحد عينات الدراسة) يمكن أن تكون ضالعة فى هذا بدون وعى منها – أي تستخدم كجامع ميدانى للمعلومات عن سوء حالة حقوق الإنسان – أو بوعي لحاجتها للتمويل الاجنبى – يكون هذا الزعم غير صحيح بشكل مطلق ، إلا أن مما يذكر للمنظمة المصرية هو اعتذارها في عام ١٩٩٢عن استضافة مؤتمر صحفى لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعرض تقرير عن التعذيب والإعتقال فى مصر ، تبين لها أن التوصيات التى انتهاليها التقرير بتعليق المعونات الأمريكية والأوروبية عن مصر ولم يسبق للمنظمة أن أوصت بها بالنسبة لإسرائيل .

٥-المنظمات الحقوقية بين مواجهة التحديات ورؤية المستقبل :-

- **مواجهة التحديات** :يتبين أنه جاء المقترح الأول بنسبة ٢١,٨% ، تعميق الطابع المؤسسى للمنظمات الحقوقية ، وهذا التعميق لن يتأتى إلا بتحديد أهداف واقعية ، و ترتيب أولويات المنظمات متضمنة استراتيجيتها وبرامجها ، والحرص على الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل ، تدعيم التواصل بين الإدارات الحقوقية داخل المنظمات ، وضررة البحث والاستعانة بكوادر لديها مهارات فى ذلك المجال ، تفعيل تبرعات الأعضاء ، وتفعيل مجهوداتهم تطوير برامج المنظمة لتناسب الاحتياجات الفعلية للمستفيدين حيث أن المنظمات الحقوقية فى غالب أعمالها تخاطب النخبة ، الإعلان عن برامج وخدمات المنظمة وكيفية الاستفادة منها بنسبة ٢٠,٣% ، الاهتمام بزيادة البرامج التثقيفية لنشر الوعى ببرامج المنظمة بنسبة ١٩,٧%، تطوير العلاقة بين المنظمات الحقوقية والدولة وبصفة خاصة التفاعل بقوة مع المجلس القومى لحقوق الإنسان ومحاولة تفعيل الاستفادة من المجلس من الناحية المادية والإستشارية ١٥,٤% ، اختيار كوادر حقوقية ذو خبرة في مجال حقوق الإنسان بنسبة ١٥,٢% ، وأخيرا بنسبة متساوية ٧,٦% تحسين معاملة العاملين بالمنظمة للمستفيدين ، تفعيل التعاون والتشبيك وإقامة التحالفات بين المنظمات والمراكز الحقوقية على المستوى المحلى ، وتفعيل التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية ، العمل على تخصيص موارد مالية وطنية حتى تستقل تلك المنظمات عن تسلط الممولين ، وانشاء صندوق قومى لدعم المجتمع المدنى كلا حسب نشاطه من موارد حكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية بحيث يكون متحررا من أى شروط على المنظمات ، استحداث مصادر تمويل ، وذلك بضم عضويات أكثر ، استقطاب أكبر قدر من الشباب بشكل تطوعى ، ترشيد انفاق المنظمات الحقوقية ، إعداد البدائل لتلافى ضعف الموارد لدى المنظمات الحقوقية.

- **الرؤية المستقبلية :** وقد تمثلت جهود منظمات حقوق الإنسان هنا كما كشفت عنها المقابلات المفتوحة مع المسئولين للوصول لرؤية مستقبلية حول المنظمات الحقوقية ودورها ، سواء كان ذلك يقع علي عاتق المجتمع والدولة من ناحية ، وعاتق منظمات حقوق الانسان من ناحية أخرى. لابد من تمويل من الدولة دون قيود وشروط لمنظمات حقوق الإنسان بما يسمى (بالتمويل النزيه) . ثم تفعيل قواعد الدستور الجديد ، والذي ينسحب علي الوضع العام بشكل مباشر ، ومنظمات حقوق الإنسان بشكل مباشر ، والذي ينعكس بدوره علي القوانين الخاصة بالمجتمع المدنى بصفة عامة والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية بصفة خاصة ، وبصفة خاصة تنقية القوانين السابقة من القيود الواقعة عليها ، يلى ذلك الاهتمام بالعمل فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن عمل منظمات حقوق الانسان يفتقر لآلية تعمل على الاهتمام بهذه الحقوق علي نحو جيد بالمقارنة بعملهم فى مجال الحقوق السياسية . ثم على المنظمات الحقوقية أن تنخرط أكثر داخل المجتمع ، وتلتحم أكثر من مشاكل الطبقات والفئات المهشمة ، ليس فقط من خلال تقديم سبق صحفى ولكن دورها أعمق من ذلك وهى أن تعيش مع مشاكلهم أكثر وتقديم واقع ملموس عما ترصده من مشكلات وتوثقها وتعرضها على السلطة ومتخذى القرار لتتكامل الأدوار . يلى ذلك تطوير وتفعيل الوسائل والآليات المختلفة والجاذبة للجمهور البسيط لدور منظمات حقوق الإنسان فى نشر ثقافة حقوق الإنسان ، لمواجهة كافة المتغيرات حيث أن هذا التطوير يحمل استشرافا لأفاق المستقبل فيتم رفع الكفاءة المهنية للعاملين بالتدريب المستمر. ثم العمل على جذب أكبر قدر من الشباب وتفعيله مع دور تلك المنظمات لإنجاز مهام متعددة تجاه نشر ثقافة تلك الحقوق . ثم تفعيل المتابعة اللاحقة والتواصل بين المركز والأفراد . يلي ذلك البحث عن آليات لزيادة عدد المتطوعين. ثم تفعيل مفهوم حقوق الإنسان فى المناهج التعليمية ، من خلال خطة قومية لتعليم حقوق الإنسان يشارك فى وضعها كل الأطراف ذات الصلة كوزارات التعليم والثقافة والجامعات والمنظمات الحقوقية ، وتؤسس لتأصيل قيم حقوق الإنسان فى الثقافة العربية الإسلامية ، وتضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتنفيذ أهداف تلك الخطة القومية . دون غض الطرف عما وصل إليه العالم الخارجى من تلك التطورات ، وبصفة خاصة المنظمات الدولية الحقوقية ، وأن ترتبط مقررات حقوق الإنسان بالقضايا التى تمس المواطنين فى واقعهم المعيشى وفى أعمالهم وتخصصاتهم المختلفة من جهة أخرى . هذا فضلا عن ضرورة وضع آليات محددة لضمان استمرار التنسيق بين كافة الأطراف المشاركة فى برامج وتعليم حقوق الإنسان .ثم وجود خطة وطنية محددة تشارك فى وضعها مؤسسات الدولة،وكافة الأطراف ذات الصلة مثل الجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان . يلى ذلك أنه بعد ثورة ٢٥ يناير أكدت المقابلة المفتوحة أنه هناك " إعتراف شعبي " بتلك المنظمات نتيجة لما حدث من مكتسبات الحرية التي نتجت عن الثورة ، وخاصة بعد ما حث من توجهات إيجابية من الدولة لهذه المنظمات ، من خلال توجيه النداء لمراقبة أعمال الانتخابات والاستفتاءات ، وعملية التحول الديمقراطي والمرحلة الإنتقالية التى تمر بها مصر برمتها .
- **النتائج العامةللدراسة :**

لقد انطلقت هذه الورقة البحثية من هدف أساسى تمثل فى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني فىنشر ثقافة حقوق الإنسان من التسامح والحريات ، ويتطلب هذا

التعرف على الواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى السائد وما يفرضه من تحديات تقف فى وجه من يريد الحصول على عمل تلك المنظمات ومايترتب على ذلك ، ومن خلال ماتم عرضه من أفكار وإحصاءات يمكن استخلاص عدد من النتائج المهمة هى كما يلى :

- تقوم تلك المنظمات بعدة أدوار ووظائف شديدة الارتباط ، كالآتى :

- **وظيفة التثقيف** : وهى الدور المباشر الذى يتمثل فى تعليم ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيمها ، ومدارسها الفكرية وما جاء عنها فى الوثائق الدولية والإقليمية وأساليب الحماية .
- **وظيفة التوعية** : وهى وإن كانت لا تنفصل عن الوظيفة السابقة ، إلا أن المنظمات موضع الدراسة تهتم بها اهتماماً كبيراً بحيث يمكن اعتبارها بعداً مستقلاً . حيث يتم التوعية من خلال عقد اجتماعات ، وندوات فكرية ، والاحتفال بمناسبات وثيقة الصلة بحقوق الإنسان ، مع إصدار نشرات دورية وغير دورية تقوم بتوعية الأفراد بحقوق الإنسان ، حيث تعتبر المنظمات أن إيقاظ الوعى خطوة أولى ومتطلباً لازماً وسابقاً لوظيفة التثقيف ويبرز المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، يليه المنظمة المصرية ، يلى ذلك مركز هشام مبارك.
- **وظيفة الإرشاد والتعليم** : وهى وظيفة تعمل على تربية الأفراد وتعليمهم لحقوق الإنسان بشكل نظرى، أما فى المجال الميدانى فإن لكافة المنظمات موضع الدراسة دورها فى مجال مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتحرك – وفقاً لأهدافها الأساسية – للدفاع عنها من خلال عدد كبير من الآليات منها إصدار البيانات والتقارير ، والدفاع عن المتهمين في القضايا السياسية والحضور معهم ، وتقديم العون ، وزيارة المسجونين ، والمعتقلين ، وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق ، والاعتصامات ، وتنظيم حملات محلية ودولية للتضامن مع الاشخاص أو الجماعات .
- **يتبين أن أبرز الوسائل التى تستعين بها المنظمات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصرى هى** استخدام الندوات والمحاضرات التثقيفية، ثم يليها المؤتمرات وورش العمل والتدريب ، ثم تقديم الدعم القانوني وإجراءات التقاضي، ثم النشرات والمطبوعات السنوية، وأخيراً تشكل لجان لتقصى الحقائق.
- **تتمثل المعوقات والتحديات التى تواجه منظمات حقوق الإنسان فى الآتى:**
- **معوقات خاصة بالمنظمات:** يتبين أن عدم وضوح الرؤية للمنظمة جاء فى المرتبة الأولى من المعوقات التى واجهت المنظمات فالمواطنين فى حاجة إلى من يفهم ويقدر مشاعرهم ويتجاوب مع احتياجاتهم، ثم يليهاالدعاية الإعلامية عن المنظمة ضعيفة ، يلى ذلك ضعف فى وجود كوادر نشطة للتعامل مع الشكاوى، ثم عدم تناسب برامج وخدمات المنظمة مع الاحتياجات الفعلية، ثم أخيراً إشكالية التمويل.
- **معوقات حكومية ومجتمعية تواجه المنظمات:**تمثلت فى تدخل الحكومة في عمل الجمعيات والمؤسسات ثم التضييق من قبل الجهات الحكومية وضعف التعاون بينها وبين الجهات الحكومية يلى ذلك ضعف الوعى لدى المجتمع بدور منظمات حقوق الإنسان، ثم صعوبات الحصول على المعلومات فى عدم وجود شفافية للمعلومات ، وأخيراً تباطؤ وتكاسل الحكومة أو الجهة التنفيذية فى تنفيذ رؤية المنظمات أو الجمعيات الأهلية ، أو التعامل معها بوضوح وشفافية.

- **تحديات من الإطار الدولى:** تمثلت فى التناقض بين الأهداف الحقيقة للعولمة والخصوصية الثقافية لحقوق الانسان، يلى ذلك استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل فى شئون الغير ، و تصفية بعض الدول حساباتها على حساب انتهاك حقوق الإنسان و التعامل مع حقوق الإنسان حسب الجنسية . ثم الكيل بأكثر من مكيال علي حسب توجه المنظمة .
- **تمثلت رؤية المنظمات الحقوقية فى مواجهة التحديات التى تقابلها** جاء فى المرتبة الأولىتعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الحقوقية، ثم يليها الإعلان عن برامج وخدمات المنظمة وكيفية الاستفادة منها الإهتمام بزيادة البرامج التثقيفية لنشر الوعي ببرامج المنظمة، ثم يلى ذلك تطوير العلاقة بين المنظمات الحقوقية والدولة وبصفة خاصة التفاعل بقوة مع المجلس القومي لحقوق الإنسان ومحاولة تفعيل الاستفادة من المجلس من الناحية المادية والإستشارية ، ثم يليها اختيار كوادر حقوقية ذو خبرة في مجال حقوق الإنسان، وأخيرا تحسين معاملة العاملين بالمنظمة للمستفيدين.
- **تمثلت الرؤية المستقبلية للمنظمات الحقوقية فى الآتى:**
- لابد من تمويل من الدولة دون قيود وشروط لمنظمات حقوق الإنسان بما يسمى (بالتمويل النزيه) .
- تفعيل قواعد الدستور الجديد.
- الاهتمام بالعمل فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- علي المنظمات الحقوقية أن تنخرط أكثر داخل المجتمع ، وتلتحم أكثر من مشاكل الطبقات والفئات المهشمة.
- العمل على جذب أكبر قدر من الشباب وتفعيله مع دور تلك المنظمات لانجاز مهام متعددة تجاه نشر ثقافة تلك الحقوق .
- تفعيل المتابعة اللاحقة والتواصل بين المركز والأفراد .
- البحث عن آليات لزيادة عدد المتطوعين .
- تفعيل مفهوم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية من خلال خطة قومية لتعليم حقوق الإنسان يشارك في وضعها كل الأطراف ذات الصلة كوزارات التعليم والثقافة والجامعات والمنظمات الحقوقية.

إن النتائج السابق ذكرها تتطابق بشكل كلى مع مقولات التوجه النظرى للدراسة فقد حاكت نظرية رأس المال الاجتماعى لنا صورة المجتمع المصرى وما يحدث فيه من أدوار أساسية لمنظمات المجتمع المدنى بشكل عام والعاملة فى مجال الحقوق بشكل خاص ، فرأس المال الاجتماعى له أهمية كبيرة في أى مجتمع حيث أنه يدعم زيادة الإنتاجية الاقتصادية ، ويعالج المشكلات المجتمعية ذاتيا ، فرأس المال الاجتماعى عنصر فعال وهام فى تحقيق تنمية مجتمعية شاملة . لأنه يمثل مظهرا من مظاهر البناء الإجتماعى ،حيث أنه أصل جماعى يمنح الأفراد رصيدا من الثقة المتبادلة فيما بينهم ، ومن ثم فهو ضرورة وظيفية للنظام الاجتماعى والتنمية ؛ خاصة إذا كان يلعب دورا بارزا فى صياغة المشكلات الاجتماعية كالفقر ، والبطالة ، والبيئة ، ومدى قدرة المجتمعات الإنسانية أن تواجه ذلك مستعينة بأفرادها الناشطين . فرأس المال الاجتماعى عنصر فعال وهام فى تحقيق تنمية مجتمعية شاملة .

Abstract

Civil society organizations and the protection of human rights
Field social research
By :Ahmed Ali Hegazy

The study aimed to identify the role of civil society organizations in spreading the culture of human rights, and launched the study from being a descriptive study, the study relied on the descriptive method, used in-depth interview guide, the study found that the actual role of the Organization in supporting / spreading the culture of civil and political rights in Egypt shows that there are multiple roles carried out by human rights organizations to address the violation of that claim to stop the decision to close the human rights centers and stop the harassment policy for human rights defenders appearances, turns out to highlight the means to be used by human rights organizations, represented the highest percentage of the means to use seminars and educational lectures, It turned out that one of the most challenges faced by these organizations is the lack of visibility of the organization, as represented government and community obstacles facing the organization in the government's involvement in the work of associations and institutions, and to meet these challenges show the need to deepen the institutionalization of human rights organizations and the prioritization of organizations including its strategy and programs, and to ensure Ali internal democracy to these organizations and to confirm the principle of transparency for activity programs and funding .

– الهوامش والمراجع :

١- الإنسان : الرؤى العالمية والإسلامية والعربية ، سلسلة كتاب المستقبل العربي ، ٤١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، نيسان ،أبريل ٢٠٠٥، ص ١٤٦ .

٢- سعاد الصباح : حقوق الإنسان فى العالم المعاصر ، دار الصباح للنشر والتوزيع، الكويت ، ص ١٣ ــ ١٥ .

٣- زينب عبدالعظيم : الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة ، فى نجوى سمك ، السيد صدقى عابدين ، محررا ، دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥ .

4- Rashid, Ahmed. Non.- Government Organization General Background Executive Report of the Conference on the Role of Non-Governmental Organization National Development Strategy, Cairo, 1993, p.9.

٥- طلعت مصطفي السروجى : رأس المال الاجتماعى ،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٩ ص ٣٨ -٤٠ .

٦- المرجع السابق ، ص٤٠.

٧- المرجع السابق، ص ٥٥.

٨- هاني خميس أحمد عبده : رأس المال الاجتماعى والتنمية ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ١٠٥

٩- طلعت مصطفي السروجي : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

١٠- أمانى مسعود : الفقر ورأس المال الاجتماعى ، دراسة دور المنظمات غير الحكومية فى تخليق رأس المال الاجتماعى ، فى " ورشة العمل الثانية للمشروع البحثي ، رأس المال الاجتماعى فى مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، الاسكندرية ، يوليو ، ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

١١- هاني خميس أحمد عبده : مرجع سابق ، ص ١٠٧

١٢- السيد شحاته السيد : مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تدعيم مفهوم المواطنة ، فى " محمد ياسر الخواجة " محرر أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ، الاصلاح السياسي والتطور الديمقراطى فى مصر ، رؤية مستقبلية ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٣ مارس ٢٠٠٦، ص٣٢٨.

١٣- عادل حرحوش المفرجى،أحمد علي صالح : رأس المال الفكرى ، طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحوث ودراسات ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٣

١٤- السيد شحاته السيد مرجع سابق ، ص٣٢٨

١٥- www.arabthought.org/.. ./المجتمع – والتعليم - في- عصر-العولمة - ، مرجع سابق

١٦- محمد ياسر الخواجة : علم اجتماع البطالة ، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٦١ – ٦٢

١٧- روبرت بوتنام ، كيف تنجح الديمقراطية ، تقاليد المجتمع المدني فى إيطاليا الحديثة ، ترجمة إيناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص ٢١٠ .

١٨- محمد شفيق : البحث العلمي(الأسس – الإعداد) ، المكتب الجامعى الحديث ،الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٥.

١٩- محمد الجوهري وعبدالله الخريجى : طرق البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٦.

٢٠- محمد جودة : رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية ، شبكة الانترنت

٢١- www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=98064&SecID...

٢٢- ناصر عبدالله أبو زيتون : دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية فى محافظة العقبة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس،٢٠٠٧،ص ١٧.

٢٣- وقد ثار جدل كبير فيما إذا كان يمكن اعتبار الأحزاب السياسية جزء من منظمات المجتمع المدنى أم لا، ومرد هذا الجدل كون أن من أهداف الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وقد تنقلب الأحزاب على المجتمع المدني لتحقيق وضمان استمرارها في الحكم ، إلا أن هذا المنطق وإن كان يستقيم مع الواقع العملي والتجارب العملية للأحزاب في دول العالم الثالث وبالأخص في العالم العربي ، إلا أن العديد من التجارب فى العالم أثبتت بأنه يمكن الفصل بين مؤسسة الحزب كحزب وبين الحزب كحزب حاكم.

٢٤- ولعل الجدل حول اعتبارها جزء من منظمات المجتمع المدنى جاء من صعوبات عملية أكثر من عدم توفر عناصر وشروط المجتمع المدني للصحافة حيث أن العمل الصحفي يتأثر كثيرا بالعوامل السياسية وأجندات القوى المختلفة.

٢٥- السيد شحاته السيد : مرجع سابق ، ص ٣٤٧ – ٣٤٨ .

٢٦- حليم بركات : المجتمع العربي فى القرن العشرين ، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩٦ .

٢٧- أبوعجيلة محمد عمار على : دور منظمات المجتمع المدنى في الوقاية من الجريمة فى المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة دمياط ، ٢٠١٦ ، ص ٤٧.

28-Olena p . Maslyukivska, Role of non governmental organization in Devollpment Cooperation. Research paper , UNDP/ Yale Collaborative programme 1999 Research clinic , New Haven, 1999 , p . 7

٢٩-زينب عبدالعظيم : مرجع سابق، ص ٤٨ .
30 -Mary Ross , community organization and practice (M.J.Harper and Brath, ESE, 1995)p . 156
٣١- فيوليت داغر : دور المجتمع المدنى فى عملية التوحد ، فى " من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل ، بحوث ومناقشات ، الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية،القاهرة ، ٢٠١٠ ،ص ٧٦١
٣٢- محمد عبدالفتاح محمد : الجمعيات الأهلية النسائية ، قضايا ومشكلات ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ،ص ٣٩.
٣٣- روبرت كينج : نحو تصنيف المنظمات الأهلية العربية ، من أعمال مؤتمر" دور المنظمات العربية ، والشوق أوسطية غير الحكومية فى الاستراتيجية القومية للتنمية ، القاهرة ،١٩٩٣،ص ١١.
34-Edwin RA.Seligman and Alvin Johnsoneds,Encyclopedia of the Social Scineces(New York) Macmillan,1948,p.492
٣٥-عزة عبدالمحسن خليل : الجمعيات الاهلية وتنمية المرأة ، فى الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر ، دار الأمين ، القاهرة،١٩٩٧ ،ص ٢٤٥.
٣٦- أمانى قنديل : حقوق الإنسان والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي،١٩٩٩،ص ص٣٤٦، ٣٤٨.
٣٧- محمد محمد عبداللاه : اسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص٤٤
٣٨- عبدالرحمن خلف العنزي : دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة التطرف و الإرهاب ، دار الصباح ، الكويت ،٢٠١٠م ، ص ١٢ .
٣٩- سها عيد رجب : حقوق الإنسان وواقع العالم الثالث ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ ، ص٧١.
٤٠- محمد عبده الزعير : أهمية التربية علي حقوق الإنسان ، (د.ن) ، مودع في مكتبة المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤.
٤١- فتحية محمد القاضى : الملامح الرئيسية لحقوق الإنسان،فى" شعبان عبد الصادق عزام وآخرون " مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ ، مطلب جامعي ، كفر الشيخ ، ٢٠١١م ،ص ٧
٤٢- سها عيد رجب : مرجع سابق ، ص٧٢.
٤٣- فقيه فرنسي من أصل يهودي ، اهتم بحقوق الإنسان خلال مسيرته الأكاديمية ، لعب دورا كبيرا في تحرير الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، عمل استاذ قانون بجامعة ايلس ١٩١٦ ، باريس ١٩١٩ ،و ممثل فرنسا لدي عصبة الامم ١٩٢٤ ، وابتداء من ١٩٤٢ ترأس الرابطة العالمية الاسرائيلية . ومتشبع بايدولولجية المجري تيودر هرتزل صاحب الكتاب المهيج "الدولة اليهودية "١٩٤٣ ، عين مديرا للجنة القانونية الجزائرية لإنجاز مرسوم كريمو الشهير الذي منح المواطنة الكاملة لليهود ، وهو نظام امتيازي وحرم منها الجزائريين الذين بقوا يسيرون بتقنين خاص ومهيمن قانون " الانديجانة " ، هذا الرجل كان يجحد حقوق الفلسطينيين ، وشارك في سياسة الاستيطان ١٩٤٥ ، عين في لجنة حقوق الإنسان التابعة الامم المتحدة ، وفي ١٩٥٨ عين رئيسا للمجلس الدستوري الفرنسي المكلف بتحرير الجمهورية الخامسة ، ١٩٥٦ عين رئيسا للجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، وبعدها عمل المستحيل لتبرير الاعتداء الصهيوني لعام ١٩٦٧ ، وكان محاميا ماهرا ضمن المنظمات الدولية للاعتراف والدفاع عن الدولة الاسرائيلية ، كما انتقد بشدة حظر بيع الاسلحة لإسرائيل في جانفي ١٩٦٧ وفي ١٩٧٤ قام بافتتاح المؤتمر العالمي لإنقاذ اليهود في الشرق الاوسط ، واستدعي لتدشين ثانوية باسمه في الاراضي المحتلة .
٤٤- أحمد منيسى : حقوق الإنسان موسوعة الشباب السياسية ،مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية العدد ١٦ ، القاهرة ،٢٠٠٢، ص ٧٢.
٤٥- ماهر عبد الهادي : حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٨٤ ،ص ١٧ .
٤٦- سها عيد رجب : مرجع سابق ، ص٧٣
٤٧- عزت السيد البرعى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٦،ص ٣٥٩
٤٨- أحمد زكي بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٧٤ .

٤٩- فتحية محمد القاضي : مرجع سابق ، ص ٧ .
٥٠- المرجعالسابق : ص ٨.
٥١- فاتح عزام : حقوق الإنسان والديمقراطية وحق تقرير الديمقراطية وحق تقرير المصير و في "زاوية حقوق الإنسان " ،مؤسسة الحق ،القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٣.
٥٢- محمود قنديل وآخرون :حقوق الإنسان ،مفاهيم أساسية لماذا كيف متى، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ،القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص ٧٤.
٥٣- عنان عبدالرحمن : مركز الفرد فى القانون الدولي لحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ٦ .
٥٤- حسين عبداللطيف الأسرج : الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية ، سلسلة رسائل البنك الصناعي بالكويت ، العدد ٩٠ ، سبتمبر ٢٠٠٧، الكويت ، ٢٠٠٧ ، ص١٧.
٥٥- فتحية محمد القاضي : مرجع سابق ، ص ٨.
٥٦- جاك دونللي :حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق ، ترجمة : مبارك عثمان ،محمد فرحات ، سلسلة العلوم الاجتماعية ،مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ،ص٣٢٠.
٥٧- محمود قنديل وآخرون : مرجع سابق ،ص٧٤. .
٥٨- تيمور عزايم غازى : دور منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة حقوق الانسان ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع كلية الاداب جامعة طنطا ،٢٠١٤.
٥٩- محمد ياسر الخواجة : دور المنظمات الأهلية فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الانسان ، بالتطبيق علي المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر ، فى " محمد ياسر الخواجة " محررا ، المجتمع وقضايا حقوق الإنسان ، أعمال الندوة الخامسة لقسم علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة طنطا ١٦ -١٧ مارس ٢٠٠٩.
٦٠- السيد شحاته السيد : مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تدعيم مفهوم المواطنة ، مرجع سابق.
61-Heather Michelle Smith, Explaining Ratification of Human Rights Treaties ; signaling for Aid During Regional Crises , PHD, university of California ,United states , 2007 ,p 156
62- Zia Rizvi ; Human rights and humanitarian vision of the Third World ,in human rights , development and foreign policy . the institute for research on public policy,1989.
63- Thomp Son- Karen Brown, Global . Norms concerning women's and children's rights and their Implications for state – citizen relations (human rights) , university off Minnesota, PHD ,1997
64-Lewis – John ; lesson for Human Rights Advocacy ; Education and the limits of politicalism cunersity –of – Toronto – canda , 2003
٦٥- على ليلة : المجتمع المدني العربي ، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٠ – ٦١.
٦٦- تيمور عزايم غازى : مرجع سابق ،ص ٤٨.
٦٧- ناصر الشيخ على : دور منظمات المجتمع المدنى فى تعزيز المشاركة السياسية فى فلسطين ، المركز الفلسطيني وحوار الحضارات ، فلسطين ، ٢٠١٠، ص ٩.
٦٨- برهان غليون : بناء المجتمع المدنى العربى دور العوامل الداخلية والخارجية فى المجتمع المدنى فى الوطن العربي ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٣ ، ص ٧٤٧.
٦٩- صنع الجليل محمد محمود طماعة :جهود منظمات المجتمع المدنى فى تدعيم الحقوق السياسية للمرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٤.
٧٠- سعد الدين ابراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٤٥ .
٧١- علي ليلة : مرجع سابق ص ٦٢.
٧٢- زينب عبد العظيم : ، مرجع سابق ،ص ٤٩
٧٣- المرجع السابق ،ص ٥٠- ٥١
74- Olena p .Maslyukivska ,op.cit.,p. 8

٧٥- تيمور عزايم غازى: مرجع سابق ، ص ٧٣ .
٧٦- محمد محمد عبداللاه : مرجع سابق ، ص ١١١
٧٧- زينب عبدالعظيم : الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٠ .
٧٨- ماجدة على صالح : دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة مصر ، في " نجوى سمك ، السيد صدقي عابدين ، محررا ، دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٩١ -٩٢ .
٧٩- علاء قاعود : نحو حركة عربية لحقوق الانسان ، آفاق التطور والتحديات الراهنة ، في " بهى الدين حسين " محرر ، العرب بين قمع الداخل وظلم الخرج ، مهمات وأولويات حركة حقوق الانسان فى العالم العربي على مشارف القرن الحادى والعشرين ، قضايا حركية ، أعمال المؤتمر الدولى الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان الدار البيضاء في ٢٣ – ٢٥ ابريل ١٩٩٩ ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ،ص ١٣٨ .
٨٠- براد كيني :المنظمات غير الحكومية والأعمال – أهداف مشتركة ، ثقة متبادلة-http://www.america.gov/st/energy english/2008/March/20080312162449WRybakcuh0.8249105.html
٨١- سعيد عبد المسيح : دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية المجتمع ، دراسة حالة الهيئة القبطية الإنجيلية ، فى السيد غانم(محرر) السياسة والنظام المحلي في مصر ، المؤتمر السنوى الثامن للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٣٩٥.
82- http://www.el-balad.com/505043
٨٣- الاتحاد العام للجمعيات و المؤسسات الخاصة : إحصائية بعدد الجمعيات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
٨٤- بهى الدين حسن : الحركة العربية لحقوق الإنسان ، المهام والتحديات ، في بهي الدين حسن " العرب بين قمع الداخل . وظلم الخارج ، مهمات وأولويات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي علي مشارف القرن الحادي والعشرين ، اعمال المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان ، الدار البيضاء في ٢٣ – ٢٥ ابريل ١٩٩٩ ، مركز القاهرة لدراسات حقق الانسان ، قضايا حركية (٣) ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٦ .
٨٥- فعندما يذكر اسم المنظمة المصرية يذكر اسم حافظ ابو سعدة ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يذكراسم خالد على ، مركز هشام مبارك للقانون يذكر اسم المرحوم / أحمد سيف الإسلام .
٨٦- أماني قنديل ، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب فى مصر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٨٧- المجلس القومى لحقوق الإنسان : التقرير السنوى السادس للمجلس القومى لحقوق الإنسان ٢٠٠٩-٢٠١٠، المجلس القومى لحقوق الإنسان ، فبراير ٢٠١٠، ص ٥٩.
٨٨- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=820044&eid=8
٨٩- المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، تقرير عام ٢٠١٣ ، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦
٩٠- حقوق الجيل الثالث: جملة الحقوق هذه تشمل بشكل أساسى حق الإنسان فى التطور بغية تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ضمن البلد الواحد وكذلك بين البلدان الصناعية والبلدان التي تسعى إلى التطور. حقوق الإنسان فى العيش ضمن بيئة نظيفة (حقوق الجيل الثالث (تنطوي تحت هذه المجموعة والتي بدأت تكتسب أهميتها فقط منذ وقت قصير.
91-Heather Michelle Smith, Explaining Ratification of Human Rights Treaties ; signaling for Aid, op.,cit.
٩٢- رشاد عبد اللطيف :تنمية المجتمع المحلى ، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ١٧١.
٩٣- السيد شحاته السيد : مرجع سابق .
٩٤- www.masrawy.com/news/Cases/General/2013/June/4/5635377.aspxأحمد أبو النجا ومحمد القاسم: قضية التمويل الأجنبىالمعهد الجمهوري الامريكىR.I.I الذى بدأ نشاطه فى مصر بصورة واضحة منذ عام٢٠٠٤ عند بدء طرح قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي

ومنذ٣ سنوات صدرت تعليمات سياسية بغلق مقره بالقاهرة على خلفية تصريحات سياسية لمديره وقام بنقل نشاطة إلى الأردن لكنه عاد بقوة وفتح العديد من فروع المعهد بالمحافظات المختلفة، عقب ثورة٢٥ يناير ومارس نشاطه بصورة علنية لكن قبل هذا التاريخ كان يحرم على المعهد إقامة أى انشطة له بمصر حتي دوراته الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي ورفع قدرات المنظمات التنموية.المعهد الديمقراطي الامريكي N.D.I هو المنظمة الدولية الأمريكية الثانية التى جرى اقتحامها وهى أيضا غير مسجلة، وتعمل وفق موافقة ضمنية لوزارة الخارجية وليست رسمية، لكن لم تحصل علي تصريح بالعمل، ويحصل على تمويلات كبيرة ويقوم بالتعاون فى تنفيذ عدة برامج فى مجال التوعية السياسية والانتخابية مع المنظمات المصرية ويتولى بنفسة أوجه الصرف المالى وحجز أماكن عقد المؤتمرات والندوات وتسديد قيمتها دون تقديم تمويلات مباشرة للمنظمات المصرية وقام بعد الثورة بالإعلان بصورة منفردة بالتوسع فى أنشطته بعد الثورة دون العودة للجهات الرسمية فى مصر حيث طلب مدربين مصريين متفرغين وباحثين مصريين للعمل ضمن أنشطته لتنفيذ خطط تدريبية للشباب فى مجال الانتخابات والعمل الحقوق بمؤسسة بيت الحرية فريدم هاوس هى المنظمة الثالثة الأمريكية التى تعمل بمصر وهى كثيرة الصخب وتثير كثيرا من المشاكل والجدل عن طبيعة عملها وظلت تمثل صداعا للنظام السياسى المصرى منذ فترة نظام مبارك السابق وبعد الثورة بسبب علاقتها المباشرة بتدريب الحركات السياسية والاجتماعية وفى مقدمتها شباب٦ إبريل وكفاية بالإضافة إلى دخولها فى شراكات مع بعض منظمات وجمعيات حقوق الانسان فى مجال الانتخابات، واتخذت مقرا لها بجاردن سيتي بعد الثورة بعد تقديمها طلبا رسميا لوزارة الخارجية للحصول على تصريح بالعمل فى مصر حيث لم يكن لها مقر رسمى وظلت تمارس نشاطها فى مصر من مكتبها الإقليمي فى تونس.مؤسسة فريدريش ناومان وفريدريش أديناور الالمانيتان : تعملان منذ الثمانينيات مع الحكومة المصرية بصورة وثيقة وبموافقة رسمية وحددت المنظمتان قاعدة أساسية لأسلوب تعاملهما مع منظمات المجتمع المدنى المصرى وهىأن الشراكة أو تنفيذ أى منظمة مصرية لمشروع مع إحدى المنظمتين يمنعها من التعامل مع المؤسسة الألمانية الثانية بهدف توسيع نسبة تعاونهما مع عدد أكبر من المنظمات المصرية، وقد تعاونت هاتان المؤسستان الألمانيتان مع عدد كبير من الصحف المصرية والإذاعة والتليفزيون.

وتعرف الشبكة بأنها تحالف تطوعى بين الأفراد أو المنظمات يتضمن تعبئة قدراتها المشتركة ومواردها لدعم قدرات الشبكة وزيادة تأثيرها بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلاليتها

٩٥- أمانى قنديل :المجتمع المدنى فى مصر ، فى مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٣ .

96-Karen R .Fisher , Whose values shape social policy ? policy process limits to economic rationalism : Australian coordinated care policy 1994 to 2001 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy the University of New South Wales 2007 , p 8

٩٧- السيد شحاته السيد : مرجع سابق .

٩٨- أمانى قنديل : كيف نقيم دور منظمات المجتمع المدنى ، نشرة المظلة ، العدد ٤٧ يوليو ٢٠١٠، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤ .

ليون أي . آيريش وآخرون : ترجمة محمد أحمد شومان : دليل القوانين المؤثرة فى منظمات